الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير **ميدان:** علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبية **شعبة:** علوم مالية ومحاسبية

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

من اعداد الطالبتان:

معاشي اية فريال ابتسام

عباس مجدة اسمهان

تحت عنوان:

سياسات وإجراءات منح القروض لدى البنوك التجارية.

دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت –540–

نوقشت علنا امام اللجنة المكونة من:

أ. يماني ليلى	**أستاذة التعليم العالي جامعة ابن خلدون تيارت**	**رئيسا**
أ. بلعيد شكيب	**أستاذ. مساعد أ جامعة ابن خلدون تيارت**	**مشرفا ومقررا**
أ. ايت ميمون كريمة	**أستاذة. محاضر ب جامعة ابن خلدون تيارت**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى محمد

اهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى اما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا، هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نورا لدربي، ارغب في تقديم هذه المذكرة التخرجية الى روح اخي الطاهرة رحمه الله علها تكون بمثابة تذكرة دائمة.

النهاية وأخيرا تخرجنا وأخيرا رفعت القبعة احتراما لسنين مضت من الدراسة بتخرجي البهيج أكون قد قطفت تلك الثمرة التي قد غرست شجرتها في دراستي، نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي الهمنه الصحة والعافية والعزيمة.

مجدة

اهداء

فبكلمة طيبة وبصدر رحب اهدي ثمرة جهري الى حبيبة الذي كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب اطال الله عمرها وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...

وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط.
وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي، وساعدني ولو باليسير، حبيبة الأبوين والأهل والأساتذة المبجلين.
أهديكم بحث تخرجي....
نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي الهمنه الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ المشرف بلعيد شكيب على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمه ساهمت في اطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

أية

كلمة شكر

بقول الله تعالى ﴿واذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ (إبراهيم: 7)ِ

ويقول رسول الله ﷺ ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾ (رواه الترمذي)

نحن نحمد الله تعالى ونشكره الذي أمدنا بالعقل والجهد ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع واعترافا بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة والعون طيلة تحضير هذا العمل ونخص بالذكر المشرف بلعيد شكيب ونتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنه مناقشه الموقرة

ولا ننسى تقديم الشكل الجزيل لكل الأساتذة المحترمين والاستاذات بجامعة ابن خلدون تيارت

نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم والى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب وبعيد.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
اهداء	
شكر	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والقروض البنكية	
تمهيد	**2**
المبحث الاول: ماهية البنوك	
المطلب الأول: تعريف وأنواع البنوك	**3**
المطلب الثاني: وظائف ومبادئ البنوك	**5**
المطلب الثالث: اهداف واهمية البنوك	**7**
المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية	
المطلب الأول: خصائص ومصادر القروض	**9**
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية	**11**
المطلب الثالث: الضمانات البنكية	**15**
المبحث الثالث: سياسة الإقراض	
المطلب الأول: سياسة القراض ومكونات طلبات الإقراض	**16**
المطلب الثاني: أسس وإجراءات منح القروض	**20**
المطلب الثالث: تحليل طلبات الإقراض والمؤشرات المالية	**21**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت -540-	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري ولوكالة تيارت -540-	
المطلب الأول: نشأة والهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائر	**33**
المطلب الثاني: بطاقة التعريف والهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540	**37**
المطلب الثالث: احصائيات عن البنك الوطني الجزائري	**39**

المبحث الثاني: سياسات وإجراءات التي يتبعها البنك الوطني الجزائري لمنح القروض	
المطلب الأول: أنواع القروض في بنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540	**40**
المطلب الثاني: شروط وإجراءات منح القروض لوكالة تيارت 540	**42**
المطلب الثالث: خطوات وضمانات منح القروض لوكالة تيارت 540	**43**
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمجموعة من القروض البنكية لوكالة تيارت	
المطلب الأول: دراسة حالة لقرض استثماري	**45**
المطلب الثاني: دراسة حالة لقرض عقاري	**50**
المطلب الثالث: دراسة حالة قرض التجهيزات	**53**
خلاصة الفصل	**56**
الخاتمة	**58**
المراجع	**63**
الملاحق	**67**
الملخصات	

قائمة الاشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
(01-02)	جدول الهياكل الخاصة بالبنك الوطني الجزائري	36
(02-02)	جدول توزيع موظفي وكالة تيارت	37
(03-02)	جدول الميزانية الافتتاحية	47
(04-02)	جدول الميزانية التقديرية	49
(05-02)	جدول المحاكاة	50
(06-02)	جدول نتيجة المحاكاة	51

قائمة الاشكال

الرقم	البيان	الصفحة
(01-02)	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	35
(02-02)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	38
(03-02)	هيكل تصنيفات قروض المؤسسات (قروض الاستثمار)	40
(04-02)	هيكل تصنيفات قروض المؤسسات (قروض الاستغلال)	41
(05-02)	هيكل تصنيفات قروض الافراد	42

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
(01-01)	ملف قرض استثماري	67
(02-01)	طلب قرض استثماري	68
(03-01)	ترخيص اطلاع على قاعدة البيانات المركزية خاصة بمخاطر المؤسسات والافراد	69
(04-01)	الفاتورة النهائية	70
(05-01)	تمويل المشروع	71
(06-01)	الميزانية التقديرية	73
(07-01)	الميزانية الافتتاحية	74
(08-01)	جدول تسديد القرض	75
(01-02)	ملف قرض عقاري	79
(02-02)	محاكاة القرض العقاري	81
(03-02)	طلب تغيير توطين الراتب	82
(04-02)	ترخيص اطلاع على قاعدة البيانات المركزية خاصة بمخاطر المؤسسات والافراد	83
(05-02)	جدول تسديد القرض	84
(01-03)	ملف قرض التجهيزات	87
(03-03)	ترخيص اطلاع على قاعدة البيانات المركزية خاصة بمخاطر المؤسسات والافراد	89
(04-03)	استجابة لطلب تشاور	90
(05-03)	فاتورة التجهيزات	91
(06-03)	جدول تسديد القرض	92
(07-03)	استمارة اتخاذ القرار	94

مقدمة

مقدمة

مقدمة

إن إقدام البنوك التجارية على منح القرض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل اتجاه البنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية، وذلك حتى يتفادى مختلف المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها والتي تنجم عنها خسائر مادية ومعنوية .

وعلى الرغم من ان عمليات منح القروض تعتبر من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية، والمصدر الأساسي لدخلها، إلا أنه بقدر هذه الأهمية يمكن ان تشكل في نفس الوقت مصدرا للمشاكل المالية التي من المحتمل الوقوع فيها.

وبحكم وظيفة البنك كوعاء للمدخرات عليه إقراض هذه المدخرات المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع النشاط الاقتصادي وتحقيق خطة التنمية الاقتصادية الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن الربح كون الإقراض المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات الأخرى.

فالبنك هو عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن تمويل والذي لا يتم إلا عن طريق الإقراض، لذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية، لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك إلا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق، سنعالج موضوعنا من زاوية السؤال الجوهري الآتي:

"**ما هي السياسات والإجراءات المتبعة لمنح القروض لدى البنوك التجارية؟**" ولمعالجة هذا الموضوع وإبراز أهميته، نتطرق إلى التساؤلات التالية:

1-هل تتعرض البنوك التجارية في منحها للقروض الى المخاطر؟

2-على ماذا يكمن الاعتماد في قبول او رفض القرض على مستوى وكالة تيارت 540؟

3-هل يكمن القول ان البنك الوطني الجزائري BNA تيارت 540 يتبع مجموعة من الإجراءات والسياسات في منحه للقروض؟

فرضيات الدراسة:

1- لا تتعرض البنوك في منحها للقروض الى مخاطر.
2- يعتمد البنك الوطني الجزائري لوكالة BNA تيارت 540 في منحه للقروض على أسس واليات.
3- يتبع البنك الوطني الجزائري BNA تيارت 540 على مجموعة من السياسات والإجراءات في منحه للقروض

الهدف من الدراسة:

تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الإقراض من إجراءات واخطار وضمانات والتعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة في الميدان العلمي والعملي.

الأهمية العلمية:

إعطاء مفهوم واسع للبنوك وكيفية سير القروض البنكية داخل البنك، وتكمن الأهمية العلمية للبحث في إمكانية اعتباره موضوعا يلقي الضوء على إجراءات منح القرض والضمانات المقدمة بالإضافة الى الاخطار المتوقع حصولها.

اسباب اختيار الموضوع:

عملية الإقراض تختلف من بنك الى اخر وتم اختيارنا لهذا الموضوع باعتباره:

أسباب الموضوعية:

- يعتبر هذا الموضوع حديث الساعة نظرا لأهميته المالية في المجتمع.
- الرغبة في الاطلاع على إجراءات منح القرض.
- مساهمة القروض في رفع الاقتصاد.

أسباب ذاتية:

- موضوع في التخصص، (مالية وبنوك).
- المساهمة في تطبيق المشاريع الاستثمارية العصرية على ارض الواقع.
- الاهتمام اتجاه المجال المصرفي والسياسات الاقتصادية والرغبة في دراسة التحديات والمشكلات المرتبطة بالقروض البنكية.

حدود الدراسة:

تحدد دراستنا للموضوع من جانبين (الزماني والمكاني).

- **الاطار الزماني:** خلال فترة مدة التربص ممتدة من (جانفي–مارس) 02 أشهر.
- **الاطار المكاني:** ويتمثل في الدراسة النظرية بجامعة ابن خلدون تيارت اما دراسة التطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540.

المنهج المتبع:"

اعتمدنا خلال هذه الدراسة الى 03 مناهج:

- **المنهج الوصفي:** بهدف عرض ووصف مختلف الابعاد الضرورية المتعلقة بالموضوع.

وتتمثل مختلف الأدوات المستخدمة في الدراسة في: الكتب، الرسائل والاطروحات، المقالات والمجلات، بالإضافة الى المقابلة والبيانات المتحصل عليها من البنك.

- **منهج دراسة حالة:** اسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

دراسات سابقة:

تجلت الدراسات السابقة بنفس موضوعنا كما يلي:

تيطوم هاجر، **سياسيات وإجراءات منح القروض البنكية دراسة منح قرض فلاحي BADR، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر**، كلية علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة مسيلة،2015-2016.

الإشكالية:" ما مدى مساهمة الإجراءات والتقنيات التي يضعها البنك في عملية منحه للقروض"

هدفت هذه الدراسة الى تقييم شامل للبنوك والقروض البنكية وسياسة الإقراض والضمانات والمخاطر المتعرضة للقروض البنكية.

النتائج التوصل اليها:

- تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض
- نظر ا إلى وجود عدد كبير من الملفات وكثرة المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستلزم تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة مما يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت والجهد والتكلفة.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: تحت عنوان مفاهيم عامة حول البنوك والقروض البنكية، وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول على ماهية البنوك ومن اجل التعرف عليها وعلى أنواعها وخصائصها ومبادئها، اما في المبحث الثاني تضمن بعض العموميات حول القروض البنكية بصفة عامة والى الضمانات للحد من وقوع المخاطر اما المبحث الثالث فقد تطرقنا الى سياسة الإقراض حيث تتناول تحليل طلبات الإقراض والمؤشرات المالية.

الفصل الثاني: خصصناه للدراسة التطبيقية من خلال معرفة طرق منح القروض باستخدام طريقة نسب المالية في البنك الوطني الجزائري BNA، وكالة تيارت540 من خلال ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول

لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري وحول وكالة تيارت 540 وهيكلها التنظيمي، اما المبحث الثاني فكان حول السياسات والإجراءات التي يتبعها البنك الوطني الجزائري لمنح القروض البنكية والمبحث ثالث خصصناه للدراسة التطبيقية لمجموعة من القروض البنكية التي تمنحها وكالة تيارت-540-.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول البنوك والقروض البنكية

تمهيد

تشكل البنوك التجارية جزءا هاما من الجهاز المصرفي، فما إن تطور النشاط الاقتصادي حتى طورت من امكانيتها ووظائفها لمواكبة النمط الجديد من التغير، والذي على أساسه تعددت أشكال هذه البنوك وتنوعت بهدف توجيه الأموال المدخرة نحو أفضل الاستعمالات خاصة بعد بروز معالم اقتصاد السوق

وتعتبر القروض أهم نشاط مربح يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، هذه القروض موجهة أساسا لتمويل احتياجات قصيرة الأجل تسمح بمواجهة نفقات الاستغلال، وعجز الخزينة، كما توجه أيضا لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسات.

غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض، إذ لا يمكن إيجاد قرض دون احتمال وجود مخاطر ولو ضئيلة، مما يوجب على البنوك وضع سياسة إقراضية على درجة عالية من الدراسة والمرونة.

وعلى هذا الاساس فتطرقنا في هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الاول: ماهية البنك.

المبحث الثاني: عموميات على القرض.

المبحث الثالث: سياسة الاقراض.

المبحث الأول: ماهية البنوك

إن ظهور البنوك جاء نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس الى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها، ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض على مختلف انواعها.

المطلب الاول: تعريف وانواع البنوك

تلعب البنوك دورا رئيسيا وحيويا في توفير الأموال والخدمات المصرفية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: تعريف البنك

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والانظمة التي تحكم اعمالها، والتي تتباين من بلد الى اخر. كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني، لذا فان من الصعوبة ايجاد تعاريف شاملة لها على اختلاف انواعها واشكالها والقوانين التي تحكم اعمالها. ويمكن ابراز مفهوم البنك (الجهاز المصرفي) من خلال عدة تعاريف:

أولا: لغة

كلمة بنكBank ، أصلها هو الكلمة الإيطالية BANCO تعني مصطبة كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم اصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

ثانيا: اقتصاديا

البنك هو مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي يقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب او للآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني، ويباشر عمليتان الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما يساهم في انتاج المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[1]

حيث يعمل البنك على الوساطة المالية بين اصحاب الفائض واصحاب العجز المالي مقابل عمولة التي تعتبر فائدة حيث يعمل على ضمان مجموعة من الخصائص التي تتمثل في:

1- **الربحية:** يعتبر المعيار الاساسي لنجاح ادارة البنك التجاري هو تحقيق أكبر ربح ممكن وحتى يتمكن البنك التجاري من تحقيق الارباح يجب ان تفوق إيراداته تكاليفه.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي "**ادارة البنوك**" دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة1، 2006، ص13.

2- **السيولة:** يشير مفهوم السيولة في البنوك الى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتي تتمثل في القدرة على الوفاء بطلبات سحب المودعين والاستجابة لطلبات الائتمان وطلبات مالية اخرى.

3- **الامان:** تسعى البنوك التجارية الى توفير أكبر قدر ممكن من الامان للمودعين بتجنب الدخول او اقراض المشروعات مرتفعة المخاطر ويعتبر ذلك قيد على الادارة عند سعيها لتحقيق الهدف الاساسي للبنك وهو تعظيم ربحية البنك.

الفرع الثاني: انواع البنوك

هناك العديد من انواع البنوك التي تختلف باختلاف المعايير والزوايا التي ينظر اليها حيث نجد أكثر من تقسيم للبنوك المتوفرة في الانظمة الاقتصادية المختلفة واهم هذه الانواع

اولا: البنك المركزي

البنك المركزي: هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي وبعكس الحال بالنسبة للبنك التجاري الهدف الرئيسي لسياسة البنك حتى في البلاد الرأسمالية هو تحقيق اقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام[1]

ثانيا: البنوك التجارية

يقصد بالبنوك التجارية المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان حيث تحصل على اموال العملاء وتتعهد بإرجاعها في اجالها كما تقدم القروض وقد استمدت تسميتها من وظيفتها بمنك قروض للتجار لتنفيذ اعمالهم التجارية خاصة قروض قصيرة الاجل حتى تمكنهم من تسديد قيمة مشترياتهم.[2]

وتتميز بالخصائص التالية

1- تعتبر البنوك التجارية النوع الثاني من الاشخاص النقدية بعد البنك المركزي.
2- يمكن ان تكون وطنية او اجنبية او كلاهما.
3- يمكن ان تكون تابعة لقطاع عام او خاص او كلاهما.
4- تخضع القروض فيها لأسعار الفائدة.

تختلف البنوك التجارية عن المؤسسات المالية رغم اوجه التشابه الكبير بينهما خاصة في الائتمان وتوفير مصادر التمويل للمشروعات والافراد كذلك الاستخدام والتوظيف ويكمن الاختلاف في مصدر مواردها الخاص

[1] صبحي تادريس قريصة، "**النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، لبنان، طبعة1، 1984،ص142.

[2] ضياء مجدي المستوي، "**الاقتصاد النقدي**"، دار الفكر، الجزائر، الطبعة 1، 1993، ص274.

ويعتبر رأسمال البنوك التجارية ضمان لحقوق المودعين اما المؤسسات المالية فهي لا تلجا للودائع الا في حالة استثنائية.[1]

المطلب الثاني: وظائف ومبادئ البنوك

تقوم البنوك بعدة وظائف منها النقدية ومنها الغير نقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف الى تقليدية (كلاسيكية) واخرى حديثة.

الفرع الأول: وظائف البنوك

أولا: الوظائف التقليدية

1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف انواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل، وخاصة، ولإشعار).

2- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدا التوفيق بين السيولة والربحية والضمان او الامن ومن اهم اشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- تحصيل الاوراق التجارية وخصمها والتسبيق بضمانها، عملية خلق النقود.
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها او لمصلحة عملائها..
- التعامل بالعملات الاجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في اصدار أسهم وسندات شركات المساهمة.
- تأجير الخزائن الامنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والاشياء الثمينة.

ثانيا: الوظائف الحديثة

1- ادارة الاعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية من خلال دائرة مختصة.

2- تمويل الاسكان الشخصي من خلال الاقراض العقاري ومما يجدر ذكره ان لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب ان لا يتجاوزه.

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، "**المؤسسات المالية**"، البورصة والبنوك التجارية، الطبعة 1، 1998، ص214.

3- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهذا يتجاوز بنك الاقراض لأجال قصيرة الى الاقراض لأجال متوسطة وطويلة الاجل نسبيا.[1]

ويضاف الى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظائف اخرى اهمها:

1- وظيفة التوزيع DISTRIBUTION

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الاموال الازمة لإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد اي مؤسسة اخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

2- وظيفة الاشراف والرقابة SUPER VISION ET CONTROLE

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الاموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الاموال لنتأكد من انها تستخدم فيما رصدت له من اغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من اهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

الفرع الثاني: مبادئ البنوك

تتميز البنوك بعدة مبادئ هامة تلتزم بها في اداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتهم ومن اهم هذه المبادئ ما يلي:

1- **السرية:** وهو عامل يجب ان يتوفر بين البنك والعميل، فلا يجب للبنك ان يخبر احدا عن اسرار عملائه يستثني الالتزام بهذا المبدأ عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

2- **حسن المعاملة:** اساس تمويل العميل العرضي الى عميل دائم هي طريقة معاملة البنك له، لدى البنك اختيار العاملين بعناية فائقة وتدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملائه.

3- **الراحة والسرعة:** احساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك والسرعة في الاجراءات.

4- **كثرة الفروع:** يسعى البنك دائما الى توسيع نشاطه ودلك بفتح فروع في مختلف المناطق وهذا يعود بفوائد كثيرة منها: [2]

أ- تسهيل المعاملات على العملاء بعدم انتقالهم الى ادارة البنك.

---

[1] خالد امين عبد الله، "**ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2011، ص41.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي "**ادارة البنوك**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 2006، ص 26.

ب- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبرى، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عند الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.

ت- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويله للأنقود من جهة الى أخرى.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية البنوك

الفرع الأول: أهداف البنوك

إن الأهداف المسطرة للبنوك لا تقتصر على مجرد تحقيق العوائد في شكل فوائد وعملات، بل تمتد لتضم ايضا الاستمرارية، النمو والتوسع غيرها، ويجب ان ينظروا الى الاهداف التي يراد تحقيقها من عدة زوايا: مالية، انتاجية وتسويقية، توسيعية، حتى يتسنى له تحقيق مكانة في السوق البنكية التي تتميز بشدة المنافسة.

أولا: من الناحية الإنتاجية

1- تخفيض تكاليف تحقيق الخدمات البنكية وتقديمها.
2- تحسين الخدمات البنكية تماشيا مع متطلبات زبائنهم وميولهم.
3- ابتكار خدمات بنكية جديدة تستجيب لرغبات الافراد والمؤسسات.
4- الاستغلال الامثل للأصول المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية التي بحوزة البنك.[1]

ثانيا: من الناحية التسويقية

1- تحسين مستوى الخدمات المصرفية وتوسيع قاعدتها.
2- تطوير اساليب اداء وتقديم الخدمات المصرفية نحو العملاء المصرفيين.
3- رفع الوعي المصرفي خصوصا لدى موظفي البنك.
4- القيام بإجراء بحوث التسويق يكون هدفه معرفة احتياجات الزبائن المتنوعة وخدمتها بكفاءة عالية من اجل ارضاءهم.

ثالثا: من الناحية المالية

1- تعظيم العوائد في شكل فوائد وعمولات وغيرها وذلك من خلال زيادة حجم القروض المتنوعة ومختلف التسهيلات الائتمانية وزيادة حجم التوظيفات والاستثمار في الاوراق المالية.[2]
2- يهدف البنك الى هدف الاستمرار في اقتطاع جزء من العوائد بغرض تفعيل مستوى الاحتياطات كلما زاد مستوى ثقة المودعين في البنك الذي يتعاملون مع ومن ثم زيادة الطمأنينة والامان لديهم.

[1] فضيل فارس "**تقنيات بنكية محاضرات وتطبيقات**"، مطبعة الموساك رشيد القبة الجزء 1، الطبعة 1، 2013، ص25.

[2] فضيل فارس، مرجع سابق ص27.

3- تحقيق التوافق بين السيولة والربحية في ان واحد.

4- تحسين صورة البنك لدى مختلف اعوان الاقتصاديين ومن ثم مركزه المالي من خلال تعظيم قيمة اسهمه في سوق الاوراق المالية.

رابعا: من الناحية التوسعية

1- امتلاك القدرة التنافسية باعتبار ان هذا الهدف الاستراتيجي هو وسيلة استراتيجي تسمح له بمجابهة والحفاظ على المكانة ضمن السوق البنكية التي تتسم بالمنافسة بين البنوك.

2- يهدف البنك الى توسيع نشاطه من خلال الانتشار المدروس، وذلك عبر فتح المزيد من الوكالات لتمس انشطته وتوسيع تقديم مختلف خدماته ومن ثم زيادة عدد الزبائن وتنوعهم في الدولة الاصلية التي يتواجد بها ويمارس فيها اعماله البنكية.

3- توسيع النشاط خارج الدولة الاصلية من خلال تكريس التدويل البنكي.

4- يمكن ان يطمح البنك الى الاستثمار في نشاطات اخرى غير العمل البنكي[1].

الفرع الثاني: اهمية البنوك

ان وجود البنوك في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية، وبالتالي تكمن اهمية البنوك فيما يلي:

1- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الامكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

2- ان وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم اصول قريبة من النقود تحصل عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

3- تقديم اصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف وشروط مختلفة لمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

4- تشجيع الاسواق الاولية التي تستثمر وتصدر الرؤوس المالية.[2]

[1] فضيل فارس، مرجع سابق، ص ص30-31.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 18.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية

تلعب القروض دورا هاما في التنمية الاقتصادية وذلك لأنها تعتبر الممول الرئيسي لكافة المؤسسات التي تعاني من عجز مالي وكذلك لأنها تمكن الافراد من النهوض بمشاريعهم والاستمرار فيها

المطلب الاول: خصائص ومصادر القروض

تعتبر القروض وسيلة لتحويل راس المال من شخص لأخر وإذا أحسن توجيه فانه يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد، ومن المؤكد ان له فعالية كبيرة واهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: ماهية القروض

أولا: تعريف القروض

تعرف القروض بانها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات المالية والمنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون اية خسائر.[1]

من التعاريف السابقة يمكن القول ان عملية الاقراض ترتكز على اربعة عناصر اساسية هي:

1- **الثقة:** ان منح القرض هو منح الثقة، حيث ان البنك يمنح ثقته في المقترض بانه سوف يحترم التزاماته ويسدد مستحقاته في اجال محددة.
2- **الفرق الزمني:** الاقراض هو مبادلة مال حاضر بوعد وفاء، حيث يتنازل أحد الطرفين(مؤقتا) للآخر عن مال، على امل استعادته منه مستقبلا، فينجم عن ذلك فارق زمني او فجوة زمنية ما بين منح الاموال وبين استرجاعها.
3- **الخطر:** الخطر يعني ان هناك احتمال لأكثر من نتيجة او بمعنى اخر عدم التأكد من نتيجة العملية تعارض عملية الاقراض مجموعة من المخاطر كخطر عدم القدرة على السداد مثلا، على البنك ان يدرس كل الاحتمالات قبل منح القرض، واخذ الاحتياطات الازمة وكذا متابعة القروض الممنوحة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**"، الدار الجامعية، مصر، 2000، الطبعة 1، ص ص103-104.

4- **عائد القرض:** ويسمى كذلك ثمن القرض فهو المقابل الذي يتحصل عليه البنك لتغطية عنصري الفارق الزمني والخطر ويتناسب العائد طرديا مع مبلغ القرض ومدته وكذا المخاطر التي تحيط عملية الإقراض.[1]

ثانيا: خصائص القروض

من الخصائص البارزة التي يتميز بها القرض ما يلي

1- **المبلغ:** يمثل قيمة القرض او الاموال التي تمنح او يتضمنها القرض.

2- **المدة:** هي الاجل او الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف الى ثلاث اقسام:

أ- **المدة القصيرة:** تتراوح ثمانية عشر شهرا وسنتين حسب القانون الجزائري.

ب-**المدة المتوسطة:** تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسبع سنوات.

ت-**المدة الطويلة:** تتراوح بين سبع سنوات على الاقل وعشرين سنة على الاكثر.

3- **سعر الفائدة:** يعرف سعر الفائدة على انه اجرة المال المقترض، او ثمن استخدام الاموال او العائد على راس المال المستثمر، وهو عائد الزمن عند اقتراض الاموال مقابل تفضيل السيولة[2] كما يعرف ايضا على انه اجر كراء النقود ويلتزم المقترض بدفعه الى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة[3] وتتدخل في تحديد معدل الفائدة عدة عامل منها:

قيمة القرض-مدة القرض-مرونة الطلب-المنافسة-درجة المخاطر-تكاليف القرض-تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الاعلى والحد الادنى لقيمة القرض.

4- **الضمانات:** وتكون اما عينية او شخصية وسوف نتعرف عليها لاحقا بالتفصيل.

5- **طريقة السداد:** وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن اهمها:

أ- يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة واقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

ب-اسعار الفائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.

ت-اما بتسديد جزء هام دفعة بسعر فائدة ثابت وجزء اخر بسعر فائدة متغير.

---

[1] بخراز يعدل فريدة، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 1، 2005، ص109.

[2] طاهر حيدر حيدران، "**مبادئ الاستثمار**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 2، 1997، ص61.

[3] طاهر لطرش،" **تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة2، الجزائر،2003، ص 70.

ثانيا: مصادر القروض

يتكون النظام المصرفي من مجموعة المؤسسات المالية والنقدية وهي التي تقوم بعمليات التمويل فهي التي تقوم بدور الوساطة بين اصحاب الفائض المالي واصحاب العجز المالي وموارد هذه المؤسسات غي منح القروض.

1- مصادر القروض

أ- **موارد البنوك**

- النقود التي خلقتها والتي تغطي ودائعها.
- الادخار السائل او قصير المدى الذي تجمعه البنوك.
- الموارد المقترضة لأجل الطويل ورأسمالها الخاص.

ب-موارد صناديق القرض البلدي: تتكون من قروض وهبات الجمعات المحلية.

ت-موارد الشركات المالية: من اسواق رؤوس الاموال.

ث-موارد المؤسسات المتخصصة: تأتي من اسواق رؤوس الاموال.

ج-الموارد المالية للخزينة العامة: تجمع الخزينة العامة للموارد من كل نوع سيولة.

- موارد الادخار.
- موارد من عند المؤسسات المالية وخاصة البنك المركزي الذي يتم حسابها فعندما تحصل هذه المؤسسات على هذه الموارد تقوم بتقديمها في شكل قروض الى زبائنها.[1]

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

هناك عدة تصنيفات للقروض وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة وعموما سوف نتطرق الى التصنيف التالي: قروض الموجهة لتمويل الاستغلال، وتلك الموجهة الى تمويل الاستثمار.

الفرع الاول: القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال

هي قروض قصيرة من حيث المدة الزمنية لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، تلجا المؤسسة اليها لتغطية احتياجاتها الانية لخزينتها، او لمواجهة عملية تجارية في زمن محدود، وتتبع البنوك عدة قروض لتمويل الانشطة حسب طبيعة النشاط او الوضعية المالية للمؤسسة او الغاية من القرض، وتصنف هذه القروض الى ما يلي:

[1] طاهر حيدر حيدران، مرجع سابق، ص61.

أولا: القروض العامة

هي قروض تمول الاصول المتداولة بصفة اجمالية وليست موجهة لتمويل أصل وتسمى ايضا قروض الخزينة، تلجا المؤسسات عادة الى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ومنها:

1- **تسهيلات الصندوق:** هي قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة القصيرة جدا التي يوجهها الزبون والناجمة عن تأخر الايرادات، فقط ترمي الى تغطية الرصيد المدين الى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لعملية الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض.

2- **الحساب المكشوف:** هو القرض البنكي الناجم عن عدم كفاية رأسمال العامل للزبون، حيث يترك حساب هذا الاخير مدينا في حدود مبلغ معين ولمدة قد تصل الى سنة، ويختلف الحساب المكشوف عن تسهيلات الصندوق من حيث مدة القرض وطبيعة التبادل.

3- **القرض الموسمي:** ينشا عندما يقوم البنك بتمويل نشاطات موسمية غير منتظمة وغير ممتدة على دورة الاستغلال كنشاطات الانتاج وبيع اللوازم المدرسية او انتاج وبيع المحاصيل الزراعية، وفي هذه الحالة فان الزبون مطالب بتقديم مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته، وعليه يقوم البنك بتقديم القرض.

4- **قرض الربط:** يمنح هذا القرض للزبون لمواجهة الحاجة الى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه ماكد ولكن مؤجل فقط لأسباب خارجية.[1]

ثانيا: القروض الخاصة

هي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة وتتضمن ثلاث انواع هي كالتالي:

1- **التسبيقات على البضائع:** هي قرض يقدم الى الزبون لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على بضائع كضمان للمقترض، وينبغي على البنك اثناء هذه العملية التأكد من وجود هذه البضاعة، طبيعتها، مواصفاتها مبلغها كما ينبغي عليه ان يتوقع هامشا ما بين المبلغ المقترض وقيمة الضمان للتقليل أكثر من الاخطار مثل هذه القروض تمنح لتمويل المواد الاساسية والسلع المصنعة والنصف المصنعة.

2- **التسبيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي اتفاقيات للشراء او تنفيذ اشغال لفائدة السلطات العمومية تقام يبن هذه الاخيرة وممثلة في الادارة المركزية الوزارات او الجمعات المحلية او المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري من جهة، والمقاولين او الموردين من جهة اخرى.

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص58-59.

3- **الخصم التجاري:** هي ان يشتري البنك الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها ويحل محله في الدائنة الى غاية هذا التاريخ، فهذا الخصم يعد قرضا باعتبار ان البنك اعطى مالا الى حاملها، وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين، ويستفيد البنك من الثمن ويسمى سعر الخصم.[1]

ثالثا: القرض بالالتزام

ويسمى ايضا بالقرض بالتوقيع وهو لا يتجسد في اعطاء اموال حقيقية من طرف البنك الى الزبون، وانما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على اموال من جهة اخرى، اي ان البنك لا يعطي هنا النقود انما يعطي ثقته فقط حيث يكون مضطرا الى اعطاء النقود اذا عجل الزبون على الوفاء بالتزامهن وفي مثل هذا النوع من القروض نميز بين ثلاثة اشكال رئيسية:

1- **الضمان الاحتياطي:** هو التعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الاوراق التجارية وقد يكون شرطا إذا حدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الالتزام، وقد يكون غير ذلك إذا ما لم تحدد اي شروط.

2- **الكفالة:** هي التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء لالتزاماته، وتحدد في الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، يستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وادارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

3- **القبول:** في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه، حيث يمكن التمييز بين عدة اشكال لهذا النوع من القروضّ:

- القبول الممنوح لضمان ملائة الزبون، الامر الذي يعفيه من تقديم الضمانات.
- القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.
- القبول الممنوح للزبون لأجل الحصول على مساعدة الخزينة.
- القبول المقدم للتجارة الخارجية.

رابعا: القروض المقدمة للأفراد

هي قروض ذات طابع شخصي، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد مثل بطاقات القرض والتي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود، وهذا النوع من القروض.

خامسا: ثمن القرض

ان البنك كمنظمة تجارية يهدف الى تعظيم ارباحه عبر تقديم أفضل الخدمات الممكنة لزبائنه فهو عندما يقدم قرضا يتقاضى اجرا متمثلا في الفائدة المضبوطة، ويتركب معدل الفائدة من:

[1] مرجع سابق، ص ص60-61.

1- **المعدل المرجعي:** هو المعدل الذي تحسبه البنوك على القروض الممنوحة لأحسن الزبائن، ويتخذ كمرجع لتحديد المعدلات النهائية، فهو معلم بالنسبة للقروض العادية وليس المعدل النهائي.[1]

2- **العمولات:** هي الاتعاب التي يتحملها البنك عند القيام بعملية القرض، وتكون دائما موجبة مما يجعل دائما معدل الفائدة أكبر من المعدل المرجعي، وعليه فان معدل الفائدة بأخذ العلاقة الاتية: معدل الفائدة = المعدل المرجعي+ العمولات.

الفرع الثاني: القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات

يشمل هذا النوع كل من القروض المتوسطة وطويلة الاجل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، اي الاصول الثابتة ووسائل العمل داخل المؤسسة.

أولا: عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات

1- **القروض المتوسطة الاجل:** هي قروض موجهة للاستثمارات، والتي لا يتجاوز عمرها 7 سنوات والمخصصة لتجهيزات الانتاج بصفة الاموال اضافة لاحتمالات عدم السداد الناجمة عن امكانية حدوثها على مستوى المركز المالي للمقترض، وهنا نميز بين نوعين من القروض متوسطة الاجل.

أ- **قروض قابلة للتعبئة:** اي ان البنك المقرض يمكن له اعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية اخرى او لدى البنك المركزي للحصول على السيولة في حالة الحاجة اليها دون انتظار اجل استحقاق القرض ويسمح له ذلك بتقليل خطر تجميد الاموال ويحينه الى حد الوقوع في ازمة السيولة.

ب-**قروض غير قابلة للتعبئة:** اي ات البنك غير قادر على اعادة خصم هذه القروض فيكون مجبرا على انتظار السداد وهنا تظهر مخاطر تجميد الموال بشكل كبير وليس للبنك اي طرقة لتفاديها.

2- **القروض طويلة الاجل:** هي قروض موجهة للاستثمارات طويلة المدى التي تحتاج مبالغ كبيرة لا تقدر على تعبئتها لوحدها تفوق في الغالب 7 سنوات وتمتد الى غاية 20 ستة ونظرا لطبيعة هذه القروض فان البنوك التجارية لا تقوى عليها لذى تقوم بها البنوك المتخصصة، لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة المخاطر العالية لهذه القروض تدفعها من التمويل الى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف هذه المخاطر حيث تشترك عدة مؤسسات في التمويل، او تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.[2]

ثانيا: القرض الإيجاري

هو عملية يقوم بموجبها بنكا او مؤسسة مالية او شركة تأجير مؤهلة قانونيا، وذلك بوضع الات او معدات او اي اصول مادية اخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجاز مع امكانية التنازل عنها

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص62-63.

[2] مرجع سابق، ص ص 64-65.

في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على اقساط متفق عليها تسمى ثمن الايجار، وخصائصه كالتالي:

- ان المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وانما بأقساط تتضمن ثمن شراء الاصل مضاف اليه الفوائد التي تعود على للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة به.
- ان ملكية الاصل تعود للمؤسسة المؤجرة له اما المستأجرة، فهي مستفيدة فقط من الاستعمال.
- في نهاية العقد امام المؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات، اما ان تمتنع عن تجديد عقد الايجار، واما ان تشتري نهائيا الاصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد واما ان تمتنع عن تجديد عقد التأجير وعن شراء الاصل وارجاعه للمؤسسة المؤجرة.[1]

الفرع الثالث: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في تسوية المالية في العلاقات الناشئة عن التجارة الدولية وتسمى بالاعتماد المستندي الذي يحل المشاكل المرتبطة بالمستورد والمصدر اثناء تعاملهم المباشر والمتمثلة في تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل بضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين، فالاعتماد المستندي اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها ويتعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون ويكون قصير الاجل.[2]

المطلب الثالث: الضمانات البنكية

هي الالتزام بإرادة منفردة والذي لا يكون نافذا الا اذا تعذر على المضمون دفع المبلغ المقرر فهو بذلك التزام عرضي قد يتحقق و عندئذ البنك لا يتحمل اي خسائر.[3]

وتصنف الى صنفين الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

أولا: الضمانات الشخصية

ترتكز على التعهد الذي يقوم به الاشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاق وهذا الضمان الشخصي لا يمكن ان يقوم به المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وتنقسم الى نوعين هما:

1- **الكفالة:** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول اجال الاستحقاق.

---

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 73-74.

[2] مرجع سابق، ص113.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم90-10 المتعلق النقد والقرض، المؤرخ في 1990/04/14، المادة 175.

2- **الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية او جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها للتسديد.

ثانيا: الضمانات الحقيقة

يقصد بها تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن مقابل الحصول على القرض المطلوب ترتكز الضمانات الحقيقة على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي أحد الشكلين التاليين: [1]

1- **الرهن الحيازي:** يضم هذا الرهن للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري، حيث يجوز للبنك أو المصرف إذا لم يستوف حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضى الحال.

2- **الرهن العقاري:** هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه.

[1] زياد سليم رمضان، "إدارة البنوك"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، ص102.

المبحث الثالث: سياسة الإقراض

بما ان العائد المتولد من القروض يمثل حصة كبيرة من ايرادات البنوك، فإنها تولي اهتماما اكبر لعملية منح القروض من خلال وضع سياسات ملائمة لسلامة محفظة القروض وتحقيق عوائد مرتفعة عند اقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

المطلب الاول: سياسة الإقراض ومكونات طلبات الإقراض

لا يمكن التحدث حول طلبات الإقراض دون التطرق الى سياسة المتبعة من طرف البنك لمنح القروض.

اولا: تعريف سياسة الإقراض

يمكن تعريفها بانها مجموعة القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتللك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فان سياسة الاقراض في البنك التجاري يجب ان تشمل القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحلها المختلفة، وان تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة الى جميع المستويات الادارية المعنية بنشاط الإقراض.[1]

وتهدف سياسة الاقراض الى تحقيق عدة اهداف في مقدمتها:

1- سلامة القروض التي يمنحها البنك.
2- تنمية انشطة البنك وتحقيق لا عائد مرضي.
3- تامين الرقابة المستثمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها.[2]

ثانيا: مكونات سياسة الإقراض

ان سياسات الاقراض على الرغم من اختلافها من البنك لآخر، الا انها تتفق فيما بينها بين جميع البنوك في الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الاقراض فيما يلي:

1- تحديد حجم الاموال الممكن اقراضها:

تقوم ادارة البنك بتحديد حجم الاموال الممكن اقراضها بعد الاخذ بعين الاعتبار عدد من التغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع والكتل النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الاخرى، وينبغي على ادارة البنك ان لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.

---

[1] تيطوم هاجر، سياسيات وإجراءات منح القروض البنكية دراسة منح قرض فلاحي BADR، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة مسيلة،2015-2016،ص 30.

[2] رضا رشيد عبد المعطي، "**ادارة الائتمان**" دار وائل للنشر، عمان، الاردن،1999، ص209.

2- تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لأخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك ايضا هامش الضمان بالنسبة لأصول المقدمة لمنح الائتمان والبنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة لضمان.

3- مستويات اتخاذ القرار:

توضح سياسة الاقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الادارية المسؤولة عن اتخاذ قرار المرافقة على منح القرض او عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الادارة العليا في بحث كافة القروض، اذا ان هناك بعض القروض الروتينية او التي لا تزد قيمتها عن حد معين ان يتخذ قرار بشأنها على مستوى مدير الفرع او مدير دائرة القروض.[1]

4- تحديد تشكيلة القروض:

من المعروف ان تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان الى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها البنك، وفي هذا المجال يوجد الكثير من اساليب تقليل المخاطر من اهمها توزيع تواريخ الاستحقاق القروض من قصيرة الى متوسطة الى طويلة الاجل، وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية بالإضافة الى توزيع القروض على الانشطة والقطاعات الاقتصادية من التجارة وصناعة وزراعة وخدمات.

5- الحد الاقصى لإقراض العميل الواحد:

تضع بعض البنوك الحد الاقصى لحجم الائتمان الذي تقدمه الى العميل الواحد بغض النظر كان يكون هذا العميل فردا ام مؤسسة خاصة او شركة مساهمة عامة، ان الهدف من وضع هذه الحدود هو تقليل المخاطرة من تركيز الاقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة.

وقد يكون الحد الاقصى معبر عنه كنسبة محددة من رأسمال البنك او نسبة من رأسماله واحتياطاته اوقد يكون بالإضافة الى ذلك نسبة من حجم رأسمال العميل نفسه.[2]

6- مجالات الاقراض غير المسموح بتمويلها:

قد تتضمن سياسات الاقراض لدى البنوك مجالات غير مسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الاساسية من وراء هذا هو التقليل من مخاطر التي تصاحب هذه المجالات، او قد تكون مبررات هذا راجعة الى اسباب دينية او اخلاقية، فقد تقرر ادارة البنك مع الاقراض في مجالات صناعات يحتمل تعرضها الى ازمات او صناعة الاسلحة او السجائر.

---

[1] رضا رشيد عبد المعطي، مرجع سابق، ص ص 209-210.

[2] مرجع سابق، ص211.

7- تحديد مستندات القرض:

قد تحدد سياسة الاقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وان كانت تختلف قليلا من بنك الى اخر في نفس البنك بين وقت واخر، الا انه يمكن ايجاز اهمها فيما يلي:[1]

- طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه.
- بيان للقروض السابقة التي منحت للعميل.
- مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل.
- وثائق التامين على الاصول المقدمة كضمانات من العميل.

ويتم تخصيص ملف لكل قرض يحتوي على المستندات السابق ذكرها او النسخ عنها.

8- متابعة القروض:

ينبغي ان تشمل سياسة الاقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، وذلك من خلال اتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، والهدف اكتشاف مشكل تحصيل القروض من العملاء، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، او عدم القدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة او على الاطلاق.[2]

المطلب الثاني: أسس وإجراءات منح القروض

لابد لكل بنك اتباع إجراءات وسياسات خاصة به لمنح القروض وعليه جاء هذا المطلب ليغطي بعض الجوانب الأساسية والمهمة عند منح القرض.

أولا: إجراءات منح القروض

لقد تمت الاشارة سابقا الى ان المصرف التجاري يعمل اساسا بأموال الاخرين، ونظرا لان هذا العمل يتم من خلال توجيه هذه الاموال الى نشاطات استثمارية مختلفة وذات مخاطر متباينة، ولهذا على ادارة البنك ان تولي عناية خاصة بنوعية الاستثمار من ناحية تحديد مجالها ودرجة المخاطر المحيطة بها، واجراءات منح القروض، وعليه جاء هذا الفصل ليغطي بعض الجوانب الاساسية والمهمة عند منح القروض.

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القرض فيما يلي:[3]

---

[1] رضا رشيد عبد المعطي، مرجع سابق، ص212.

[2] حمزة محمود زبيدي، "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2002، ص124.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص35.

- **البحث عن القرض وجذب العملاء :** حيث من المتوقع ان تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.
- **تقديم طلبات الاقراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب ان تكون صالحة لإدخالها الحاسب الالي لتكوين بنك المعلومات.
- **الفرز والتصويت المبدئي:** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني واجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
- **التقييم:** يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من ادارة البنك والذي يقوم بتقييم شخص اعلى في المستوى الاداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
- **التفاوض:** بعد وضع السياسة الاقتراض وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك مل يسمى بمتغيرات لقرار القرض والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض.
- **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ اجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.
- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة او على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.
- **استرداد الاموال:** عند استحقاق الاصل والاقساط يتم تحصيل القرض.
- **التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الاهداف الموضوعية قد تحققت، ولمعرفة نقاط كالضعف لتلاقيها مستقبلا.
- **بنك المعلومات:** من الواجب ادخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات او وضعها في الحاسب الالي لاستدعائها والعودة الى البداية الاولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الاهداف والاولويات.

ثانيا: اسس منح القرض

ان مقدرة الفرد او المنظمة او وحدة حكومية في الحصول على الاتمان يعتمد على الثقة المرتقبة للدائن في مقدرة المدين ورغبته في الدفع، وبصفة عامة تتوقف مقدرة المدين على ما يمتلكه وعلى فطنة المنظمة، كما تتوقف

الرغبة على التكامل بين عدة من العناصر المختلفة، هذا وسوف نتعرض لاهم الاسس المعتمد عليها من المصارف لتقديم القرض كما يلي:[1]

1- **الموائمة:** يجب ان تتوافر بين اجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل الواحد وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط، ويرتبط ذلك بحد اقصى لها يمكن ان يمنح للعميل الواحد بما يكافئ تلاقي تشجيع العملاء على المغالاة في المتاجر بالملكية، أي بما يفوق طاقتهم على نحو ينقل مخاطر نشاطهم على عاتق البنوك.
2- **الاعتبارات القانونية للضمان العيني:** قد يسود الاعتقاد ان القروض التي تقدمها البنوك التجارية بدون ضمان هي مضمونة بالكامل بواسطة المركز المالي القوي للعميل، لكن هذا ينطوي على اغفال للاعتبارات القانونية بما تكتسبه الاولوية والتي ينص عليها القانون المدني، حيث ينص على انه إذا كان الشيء المؤمن عليه منتقلا برهن حيازي او برهن تأميني او غير ذلك من التأمينات العينية فان هذه الحقوق تنتقل الى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التامين.
3- **التبادل:** الذي يجب ان يكون بين القرض والضمان، بمعنى أنه عند صرفكِ القرض يتعين نمقل الضمان الى البنك في حالة السداد يعاد تقل الضمان الى العميل، كما ان التبادل قد يكون في الضمانات ذاتها، فعندما يقترض العميل بضمان شخصي فاذا توقف المدين الاصلي عند الوفاء بالتزاماته يجب ان يسفر فورا عن تحول الدين الى دين مغطى بالضمان الاضافي (اوراق مالية او رهن عقاري).
4- **توزيع المخاطر الائتمانية:** بمعنى ضرورة عدم التركيز الاقتراض المصرفي في قطاع واحد او في نشاط واحد بل تنويع التعامل مع القطاعات الاخرى عند تقديم التسهيلات الائتمانية.
5- **الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي:** والمتمثل في القوانين الصادرة في هذا الشأن او في قرارات مجلس ادارة البنك المركزي المنظمة لسياسة الائتمان في البنوك التجارية من خلال الوسائل والاساليب الموجهة للائتمان كما ونوعا وسعرا بما يشبع الحاجات الائتمانية المختلفة.

المطلب الثالث: تحليل الطلبات الإقراض ومؤشرات المالية

تعتبر أساليب تحليل طلبات الإقراض من اهم وافضل بالأساليب التي تساعد في دعم قرار منح القرض البنكي.

اولا: تحليل طلبات الاقراض

ينبغي على البنك الاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين اما شخصيا او من خلال الاعلانات لا حاطتهم بأنواع القروض المتاحة، لأجل زيادة تمسك العملاء الحالين بالبنك واغراء عملاء للتعامل معه، وفي حالة رغبتهم في

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي،" **اقتصاديات الائتمان المصرفي**"، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص159.

الحصول على قروض، على البنك جمع البيانات ومعلومات عن الغرض من القرض، وعن العميل ذاته وتحليلها كأساس للتفاوض.[1]

1- الغرض من القرض

ان غلب طلبات الاقراض تتمثل في قروض قصيرة الاجل لتمويل راس المال العامل وترجع هذه الحاجة لارتفاع معدل نمو النشاط، الاحتياطات الموسمية، مواجهة خسائر المؤسسة، اجراءات توزيعات تفوق الموارد المالية المتاحة والفشل في الحصول على مصادر تمويل طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة .وعليه فإنّ البنك قد يرحب بالغرضين الأولين، بينما يتردد في تقديمها للأغراض الثلاثة الأخرى، حيث يحتاج قرار الإقراض إلى معلومات إضافية عن العميل والنشاط الذي سيوجه عليه النشاط.

أما في حالة القروض طويلة الأجل والخاص بمنشآت الأعمال، والتي تكون من أجل تحقيق توازن في الهيكل المالي أو صعوبة الحصول على أموال من مصادر أخرى، على العموم فالبنك لا يتردد في منح القروض.

2- الحصول على معلومات من مقدم القرض:

اضافة على ضرورة ان يتضمن طلب الاقتراض قيمة القرض، السبب الذي يدعو اليه، البنوك التي سبق له لاقتراض منها، على البنك الحصول على معلومات تخص العميل:

- **قدرة العميل على السداد:** وذلك من خلال كل ما يتعلق بتاريخ العميل في النشاط الذي يمارسه، ربحية نشاطه، متوسط رصيد النقدية والسيولة وسهولة تحويل الاصول القابلة للتحويل النقدي بدون خسائر.
- **شخصية العميل:** يمكن الحكم عليها من رغبة العميل في السداد منذ لحظة استحقاق القرض الذي سبق ان حصل عليه والفوائد الى ان يتم سدادها، اما غدا لم يسبق له الاقتراض، يستطيع البنك الاستعلام من البنوك الاخرى او من الموردين المتعاملين معها.
- **راس المال:** وهو نسبة الملكية على اجمالي الموارد المالية المتاحة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت ثقة البنك في امكانية استرداد مستحقاته من العميل
- **الرهونات:** هي الاصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان، ولا يجوز له التصرف فيها في اي حال من الاحوال، وإذا فشل العميل في سداد القرض او فوائده يصبح من حق البنك بيع الاصل المرهون لاسترداد مستحقاته.
- **الظروف المحيطة:** اي الحالة الاقتصادية السائدة، والتي تؤثر على نشاط العميل ومقدرته على السداد.[2]

---

[1] منبر ابراهيم هندي، "**ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار**"، مركز الدلتا للطباعة، طبعة1، مصر، 2009، ص ص11-12.

[2] منبر ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص222.

3- تحليل البيانات المتاحة

بعد جمع البنك المعلومات المتاحة يتعين عليه تحليلها حتى يتسنى له اتخاذ القرار السليم بشأن طلب القروض عادة ما يستهدف التحليل الحصول على اجابات الاسئلة التالية:

- هل يتعارض طلب الاقتراض مع التشريعات او مع لوائح البنك المركزي او اساسيات البنك الخاصة بالاقتراض؟
- ما هو حجم المخاطر المترتبة على اقراض العميل؟
- هل يمكن تجنب هذه المخاطر او التقليل منها؟
- ما هو حجم العائد المطلوب على القرض؟

أ- **قانونية القرض:** تقضي التشريعات ب:

- عدم تقديم القرض لمفتشي البنك المركزي المختصون بفحص حسابات وسجلات البنك التجاري صاحب الشأن.
- •وضع الحد الاقصى للقروض المقدمة للعاملين بالبنك، والقروض الموجهة لشراء العقارات المبنية حيث يتمثل الحد الاقصى في نسبة مئوية من قيمة العقار.
- منع البنك من تقديم قروض تزيد عن نسبة معينة من قيمة رأسماله والاحتياطات.

ب- **تحديد نوع وطبيعة المخاطر:** إذا تمشى القرض مع التشريعات وسياسات البنك فانه يدخل في مرحلة تقدير حجم وطبيعة المخاطر والتي تعد خطوة ضرورية لتقدير اسعار الفائدة على القروض وهذا ما يسمى بالتوازن بين العائد والمخاطر فكلما ازداد حجم المخاطر كلما ارتفع معدل الفائدة، اما القرض الذي ينطوي عليه الكثير من المخاطر من الافضل باستبعاده بالتصريف، ويمكن تقسيم المخاطر الى خاصة وعامة.

- **المخاطر الخاصة:** وهي المتعلقة بنشاط العمل، ضعف الادارة او عدم امانتها، المشاكل العمالية وظهور سلع بديلة وكلها تؤثر على قدرة العميل على السداد، مما يدفع البنك لاستخدام اسلوب التحليل المالي لقياس قدرة العميل وكفاية رأسماله، وتعد هذه الرقابة المسبقة أكثر قيمة من اي ضمانات يقدمها العميل،[1] فالرهن مقابل قرض لا يمثل تغطية كاملة للمخاطر اذا ما افلست المنشاة وفشل البنك في بيع الاصل المرهون.
- **المخاطر العامة:** وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشاة المفترضة كمخاطر تغير اسعار الفائدة والتضخم، مخاطر الدورات التجارية التي الاقتصاد الوطني ككل ومخاطر السوق. وعادة ما يتوفر لدى البنوك اجهزة متخصصة لتوفير المعلومات عن

[1] منبر ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 222.

الظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية المتوقعة وتحليل اثارها المتوقعة عن الانشطة التي تمارسها منشئات الاعمال، وعلى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

4- **التحكم في المخاطر:** يمكن التحكم في المخاطر الخاصة بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود التصرفات المستقبلية لإدارة المنشاة إذا اقتضى الامر او بتسديد القرض وفوائده في حالة مخالفة العميل لأي من شروط الاتفاق ويتبع البنك اسلوب اخر يتمثل في طلب تقديم رهن في صورة مختلفة او عقد اتفاق مع بنك اخر.

اما التحكم في المخاطر الخاصة فيكون بالإجراءات الوقائية لتفادي او الحد من المخاطر المتعلقة اساسا بأسعار الفائدة مستقبلا، ويظهر بوضوح في القروض ذات الأجل الطويل حيث يتفق البنك مع العميل باستبدال قرض طويل الأجل بآخر قصير الأجل يتحدد لعدة مرات بسعر فائدة يتماشى مع المستويات.

أما عن مخاطر التضخم فيتجنبها البنك باتفاقه مع العميل على تسديد الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات أو على تعويم سعر الفائدة.

5- **العائد المطلوب:** لكي يقبل البنك تقديم قرض للعميل ينبغي أن يكون العائد المتوقع مساويا على الأقل للحد الأدنى للعائد الذي يطلبه البنك على الاستثمار في ذلك القرض، ويحسب بخصم المصروفات المرتبطة بالقرض من العائد الإجمالي المتوقع الحصول عليه.[1]

ثانيا: المؤشرات المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل وحذف في الميزانية المحاسبية فتنتقل إلى ما يسمى بالميزانية المالية والتي تمتاز بأسلوب مالي محض، تصبح هذه الميزانية قابلة للدراسة المالية، ليقوم في المرحلة الأولى بدراسة التوازن المالي للمؤسسة عن طريق استعمال مؤشرات التواز ن المالي، أما المرحلة الثانية فيستخدم فيها طريقة النسب المالية التي تعد من أقدم وأهم الوسائل المستعملة في دراسة وتحليل القوائم المالية.

- التحليل المالي عن طريق التوازن المالي .تقوم في هذه المرحلة بدراسة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن التي تعالج وتحلل الميزانية، وذلك باستخدام المؤشرات التالية: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

[1] مرجع سابق، ص 222.

1- رأس المال العامل

أ- مفهوم رأس المال العامل

يمكن تعريف رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموارد الدائمة (المتمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأس المال العامل موجبة وينبغي أن تتناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة.

وبناء هامش للأمان يسمح للمؤسسة بمواجهةً عليه يمكن القول أن رأس المال العامل هو الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق... الخ، ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام الأمان.[1]

وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية

تعريفه وحسابه من أعلى الميزانية:

- رأس المال العامل هو ذلك الفائض من المال الدائم بالنسبة للأصول الثابتة.
- رأس المال العامل = الأموال الدائمة –الأصول الثابتة .

تعريفه وحسابه من أسفل الميزانية:

- رأس المال العامل هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل .
- رأس المال العامل = الأصول المتداولة –ديون قصيرة الأجل.

والهدف من هذا التعريف هو أنه يمكن في المستقبل أن يعطي لنا مقياسا نوعيا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحولها إلى سيولة.

ب-أنواع رأس المال العامل

- **رأس المال العامل الخاص:**

دون الأخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة هو عبارة عن رأس المال العامل الصافي والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة، فهو عبارة عن مدى قدرة تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة ويمكن حسابه

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الصافي –ديون قصيرة الأجل.
= الأموال الخاصة – القيم الثابتة.

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص147.

الهدف من الدراسة هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

- **رأس المال العامل الإجمالي:**

يعبر عن مجموع القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة التي تتحول إلى سيولة في أقل من سنة واحدة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي= قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.
= الأصول المتداولة.

الهدف من الدراسة هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.

- **رأس المال العامل الخارجي:**

هو ذلك الجزء من الاستخدامات الممولة من طرف رأس المال الثابت الخارجي، أي الديون الطويلة ومتوسطة الأجل مضافا إيها الديون قصيرة الأجل التي مولت الأصول المتداولة، إذن فهو عبارة عن ذلك الجزء من الديون، حسابه يكون:

رأس المال العامل الخارجي=رأس المال العامل الإجمالي–رأس المال العامل الخاص.
= مجموع الديون.

الهدف من دراسته هو ظهار نسبة المبالغ تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير او الخارجية التي مولت أصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

هناك عوامل مؤثرة في رأس المال العامل نذكر منها دورة الاستغلال، التغيرات الموسمية، القيمة المضافة، طبيعة نشاط المؤسسة.[1]

المحلل المالي يصادف ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي:

Fr=0: وتعبر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى، ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالتذبذب ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والديون من جهة أخرى.

[1] منبر ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 226.

Fr≥0 : تتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى القصير، وتعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول تاريخ الاستحقاق.

Fr≤0 : في مثل هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (عدم القدرة على التسديد)

2-احتياجات رأس المال العامل:

يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، من خلال هذا التعريف نلاحظ أن هناك عجزا في موارد التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يجب معرفة هذه الاحتياجات ومصدر تغطيتها[1] لأن هذه الاحتياجات يمكن أن يحدث فيها:

1- تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال.

2- تذبذب مرتبط بتطور نشاط المؤسسة.

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل على مستوى

أ- دورة الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل= احتياجات التمويل-موارد التمويل + رصيد عمليات خارج الاستغلال.

ب-جدول التمويل:

احتياجات رأس المال العامل= الاستخدامات الدورية -موارد دورية + العمليات غير الدورية.

ت-الميزانية:

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) -(ديون قصيرة الأجل -سلفيات مصرفية)

[1] منبر ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 229.

3- **الخزينة:**

تعرف على أنها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية، والعناصر المكونة للخزينة نذكر منها بالنسبة لعناصر الأصول: خصم الأوراق التجارية، خصم غير مباشر، حسابات جارية، أما عناصر الخصوم فنجد: تسهيلات الخزينة والسحب المكشوف، ومن خلال التعريف يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين:

الطريقة الأولى:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الطريقة الثانية:

الخزينة = المتاحات – المساهمات البنكية الجارية[1] .

- **التحليل المالي عن طريق النسب المالية:**

يعتبر التحليل المالي عن طريق النسب المالية من أهم الوسائل المستعملة لتحليل القوائم المالية عن طريق دراسة العلاقات التي تربط مختلف المراكز المالية التي تشكل الهيكل المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، كما يتسنى لإدارة المؤسسة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات حيث تسمح لها كشف وقياس نقاط القوة والضعف .

- **تعريف النسب المالية:**

تعرف بأنها العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما بسط والآخر مقام، وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط وهي تقاس بالنسب المئوية.

أنواع النسب المالية:

يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية في المؤسسة إلا أنها ليست جميعها ذات معنى مهم لذا على المستعمل أن يقوم باختيار الأهم منها لذلك سوف نقوم بذكر أهمها:

- **نسبة السيولة العامة:**

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الديون القصيرة الأجل في تمويل أصولها المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

[1] منبر ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص231.

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل[1].

عموما هذه النسبة أكبر من الواحد، إلا أنها لا تقدم صورة دقيقة عن القدرة التسديدة للمؤسسة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة معرضة للتغيرات الموسمية.

- **نسبة دوران المخزون:**

هي عبارة عن قياس لمدة التصريف للمخزونات بمختلف أنواعها وتدل على تحكم أو عدم تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها وبتم حسابها بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون =الاستهلاك السنوي / متوسط المخزون [2]

هذه النسبة تدل على عدد مرات تحديد المخزون، وفي حالة ضربها في 12 شهرا تعبر بالشهور، وبالنسبة 360 يوما بالأيام، تقيس هذه النسبة مدة تدفق المخزونات في المؤسسة، وكل زيادة في هذه المدة تؤدي إلى زيادة في احتياجات رأس المال العامل

- **نسبة مدة تسديد قروض الزبائن:**

توضح لنا هذه النسبة السياسة الاقراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة (الأيام، الشهور) الائتمان الممنوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل مدة تسديد قرض الزبائن= الزبائن + أوراق القبض/مبيعات السنة= 12شهر أو360 يوم[3].

فإذا كانت النسبة مرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن في التدين والعكس صحيح

- **نسبة التمويل الذاتي:**

تعبر هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة تقل درجة ارتباط المؤسسة بالغير ويتم حسابه:

نسبة التمويل الذاتي = مجموع الأصول / مجموع الديون[4]

---

[1] منبر ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص235.

[2] مرجع سابق، ص235.

[3] مرجع سابق، ص235.

[4] مرجع سابق، ص235.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نخلص إلى أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها إلى موجه الاقتصاد نحو التنمية، رغم تعدد البنوك وتخصصها إلا انها تؤدي وظائف متكاملة، ولا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

وتعتمد البنوك في تمويلها على الودائع بدرجة كبيرة، وإعادة استعمالها في منح القروض مما يجعلها داخل دائرة المخاطرة، التي تحاول التقليل منها من خلال الضمانات المقدمة والمدروسة من قبل البنك والقروض باب من أبواب الحصول على الفوائد والأرباح وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة حالة ببنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

تمهيد

بعد تطرقنا الى الجانب النظري لموضوع مذكرتنا حول سياسات وإجراءات منح القروض، ولتجسيد هذا الموضوع في الواقع والاجابة على مختلف التساؤلات التي طرحت سابقا، سوف نقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تطبيقية نلخص فيها زبدة ما تحصلنا عليه من معلومات ومعطيات اثناء فترة التربص الذي قمنا بإجرائه ببنك الجزائر بوكالة 540 تيارت وتحديدا بمصلحة القروض اين تتم دراسة ملفات القروض ومعالجتها، حيث سنحاول في الفصل تقديم بطاقة فنية للبنك وكذا ابراز دور سياسات وإجراءات منح القروض، كما سنحاول تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري ووكالة تيارت 540.

المبحث الثاني: سياسات والإجراءات التي يتبعها البنك الوطني الجزائري 540 لمنح القروض.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمجموعة من القروض البنكية لوكالة تيارت 540.

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري ووكالة تيارت 540.

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، الذي يعتبر أحد أول البنوك في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك وتنظيمه إضافة إلى أهم الإحصائيات.

المطلب الأول: نشأة والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

تلعب القروض البنكية دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية عن طريق البنوك التي تقوم بمنح القروض، ومن بينها البنك الوطني الجزائري وسوف نتطرق في هذا المطلب الي مفهوم شامل للبنك الوطني الجزائري وعلى هيكله التنظيمي.

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

اولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أ .و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ،التجارة ،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال .في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وقانون 1988 جوان 21 ل 119-88 وقانون 1988 جانفي 12 ل 04-88و 03-88و 01-88 لقوانين وفقا 177-88ل28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 000.27 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية

ثانيا: مراحل تطور البنك المركزي

سنة 1966: اول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارسا كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات شبكة، كما تخصص الي جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي

سنة 1982: إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بأنشاء بنك جديد متخصص " بنك الفلاحة والتنمية الريفية " مهمته اولي والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي

سنة1988: القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي كان له تأثيرات اكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها

خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها

حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك

سنة 1990: القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع احكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه الي تسيير الذاتي. على غرار البنوك أخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن

سنة1995: البنك الوطني الجزائري اول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995

سنة 2009 : في شهر جوان 2009 ،تم رفع راس المال البنك الوطني الجزائري من 14.600 مليار دينار جزائري الي 41.600 مليار دينار جزائري

سنة 2018: في شهر جوان 2018، تم رفع راس المال البنك الوطني الجزائري من 41.600 مليار دينار جزائري الي 150.000 مليار دينار جزائري

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم (02-01): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

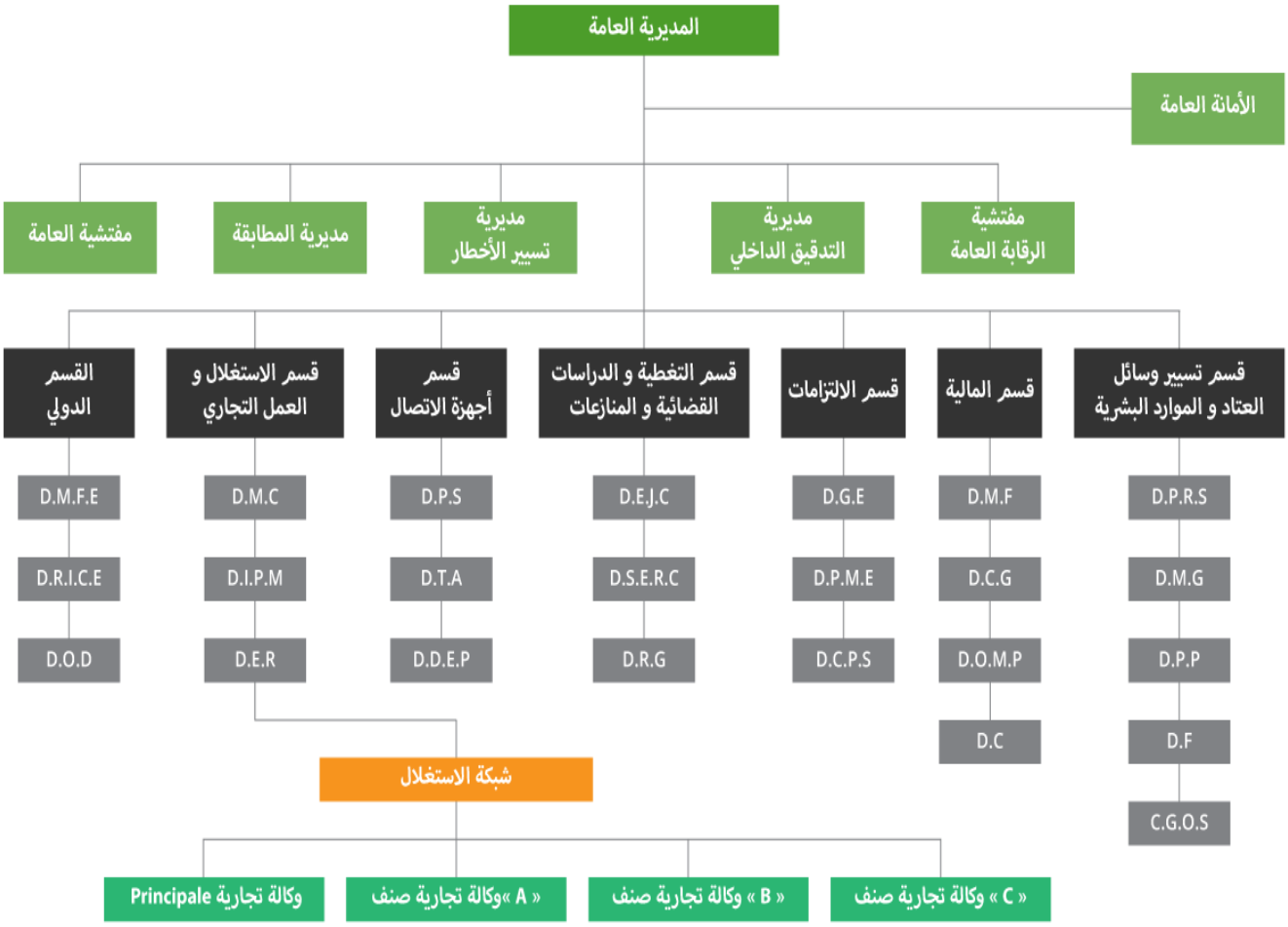

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف رئيس المصلحة لوكالة تيارت 540.

الجدول رقم (02-01): الهياكل الخاصة بالبنك الوطني الجزائري

الهياكل التابعة للقسم الدولي	**الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات**
DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج	DGE: مديرية المؤسسات الكبرى
DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية	DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
DOD: مديرية العميات المستندية	DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة
الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري	**الهياكل الملحقة بقسم المالية**
DER: مديرية تأطير الشبكات	DC: مديرية المحاسبة
DMC: مديرية التسويق والاتصال	DOMP: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات
DIPM : مديرية وسائل الدفع و النقد	DCG: مديرية مراقبة التسيير
الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	DMF: مديرية السوق المالي
DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع	**الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية**
DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة	DPRS: مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية
DPS: مديرية الإنتاج والخدمات	DMG: مديرية الوسائل العامة
الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية و المنازعات	DPP: مديرية المحافظة على التراث
DES: مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض	DF: مديرية التكوين
DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات	CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية
DRG: مديرية تحصيل الضمانات	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف رئيس المصلحة لوكالة تيارت 540.

المطلب الثاني: بطاقة التعريف والهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540.

سنسهل ألان موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540

الفرع الأول: تقديم وكالة تيارت

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم انشاؤها مباشرة عقب انشاء البنك الوطني الجزائري وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على اعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الاحصائيات هم يتوزعون كمايلي:

الجدول (02-02) لتوزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01	Directeur d'agence
المدير المساعد	02	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	02	Chef service
رؤساء الأقسام	02	Chef de section
مكلفون بالدراسة	04	Charge d'étude
مكلفون بالزبائن	02	Charge de clientèles
مكلف بالمنتوجات الاسلامية	01	Chargé de produits islamique
مكلفون بالدراسة	02	Juristes
أمناء الصندوق	02	Caissier
موظفي الشباك	02	Guichetier
مراقب	01	Contrôleur
موظف لدى البنك	01	Employé de banque
عمال النظافة	01	Femme de ménage
المجموع	23	Total

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف وكالة تيارت BNA 540.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (02-02) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540.

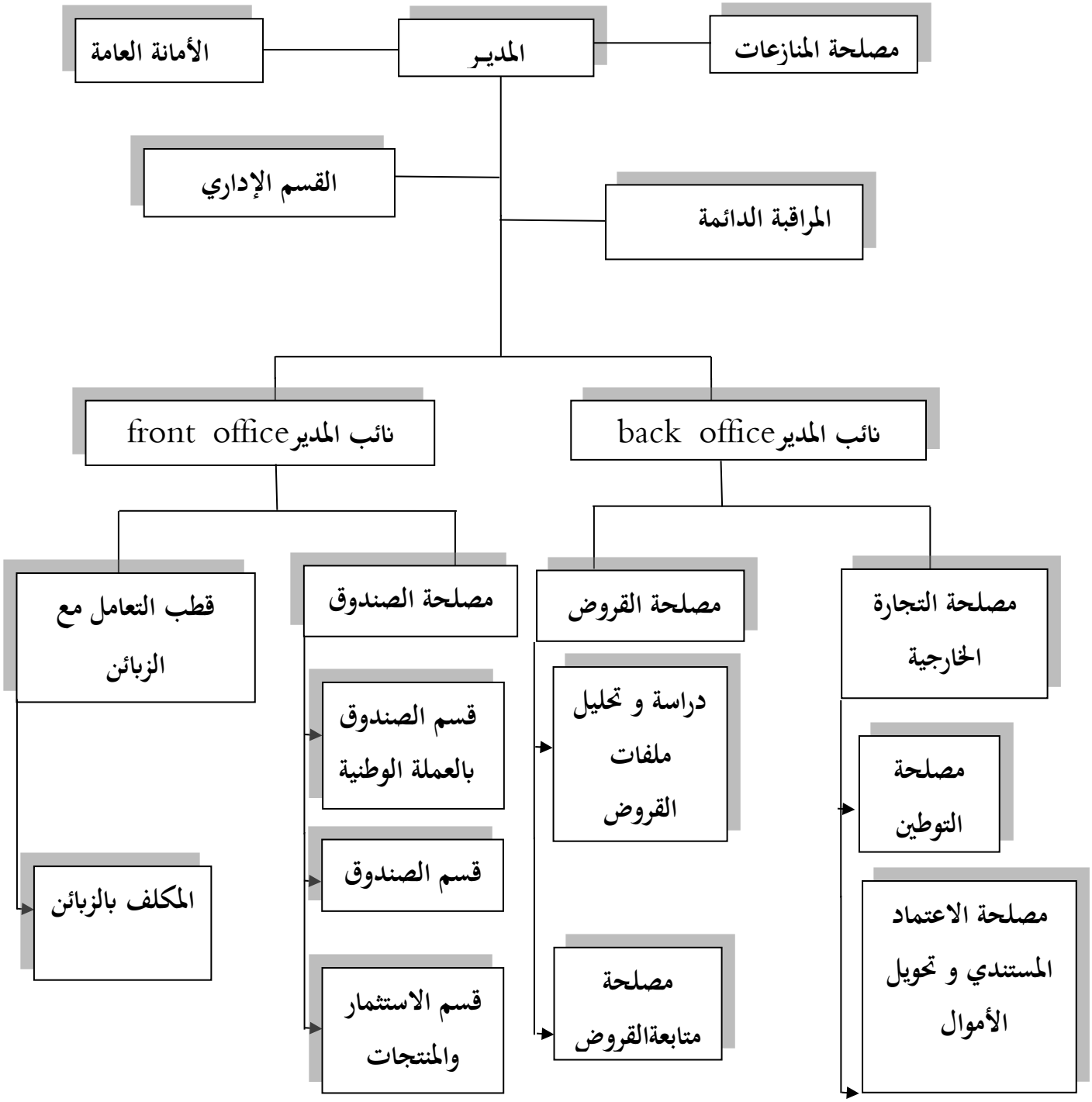

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف وكالة تيارت 540.

المطلب الثالث: احصائيات عن البنك الوطني الجزائري

سنتعرف من خلال هذا الفرع على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية والتجارية لهذا المصرف إلى غاية 12/31 2022

- إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2022 .

بعض الأرقام والإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2022/12/31 وهي كالتالي:

- 223 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 21 مديرية جهوية للاستغلال.
- 180 موزع الى للأوراق النقدية.
- 99 شباك الي للبنك.
- أكثر من 5000 موظف.
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الالكترونية.
- 380.000 بطاقة بنكية.
- 2.478.493 حساب للزبائن.
- 121.305 زبائن مشتركة في خدمة البنك عن بعد.
- 8.000 جهاز دفع الكتروني.
- 64 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني.
- 08 وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية.
- 31 وكالة رقمية.
- 68 شباك إسلامي.
- 18.079 عدد منخرطين في خدمة الدفع الالكتروني.

1- النتائج المالية:

- **المنتج البنكي الصافي:**940617 مليون دج.
- **الناتج الإجمالي للاستغلال:** 70.294 مليون دج.
- **الناتج للاستغلال:** 57.944 مليون دج.
- **الناتج الصافي:** 46.690 مليون دج.

2- النتائج التجارية:

- **الميزانية الاجمالية:** 4.481.253 مليون دج.
- **اجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة):** 1.866.679 مليون دج.
- **وظائف الزبائن:** 1.439.863 مليون دج.

- **جاري القروض العقارية:** 102.087 مليون دج.
- **جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** 42.419 مليون دج.

المبحث الثاني: سياسات والإجراءات التي يتبعها البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت540 لمنح القروض

من الواضح ان يتم منح القرض مهما كان نوعه وفق إجراءات وسياسات يتبعها البنك كذلك من خلال تحديد الوثائق والخطوات التي وفقها يتم منح، لهذا خصصنا هدا المبحث لمختلف السياسات لمنح القرض.

المطلب الأول: انواع القروض في بنك الوطني الجزائري BNAوكالة تيارت 540

يولي البنك الوطني الجزائريBNA اهمية كبرى للقروض يقوم بمنح انواع مختلفة من القروض للقطاعات المختلفة يصنفها الى قروض مباشرة واخرى غير مباشرة.

- **قروض للمؤسسات:**

الشكل رقم (02-03) تصنيفات القروض الاستثمارية لوكالة تيارت.

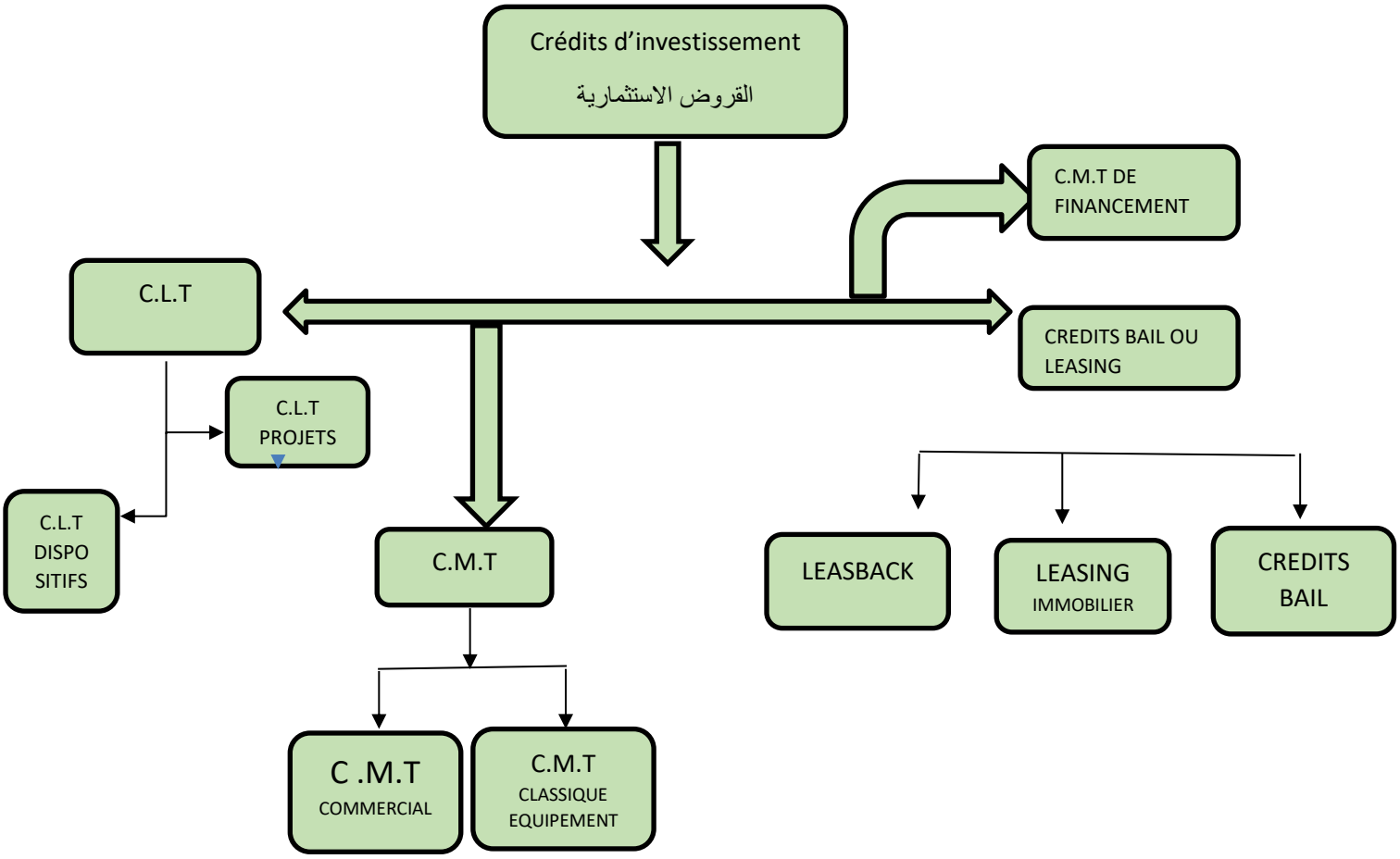

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مقابلة المكلف بالزبائن.

الشكل رقم (02-04) تصنيفات قروض الاستغلال لوكالة تيارت 540

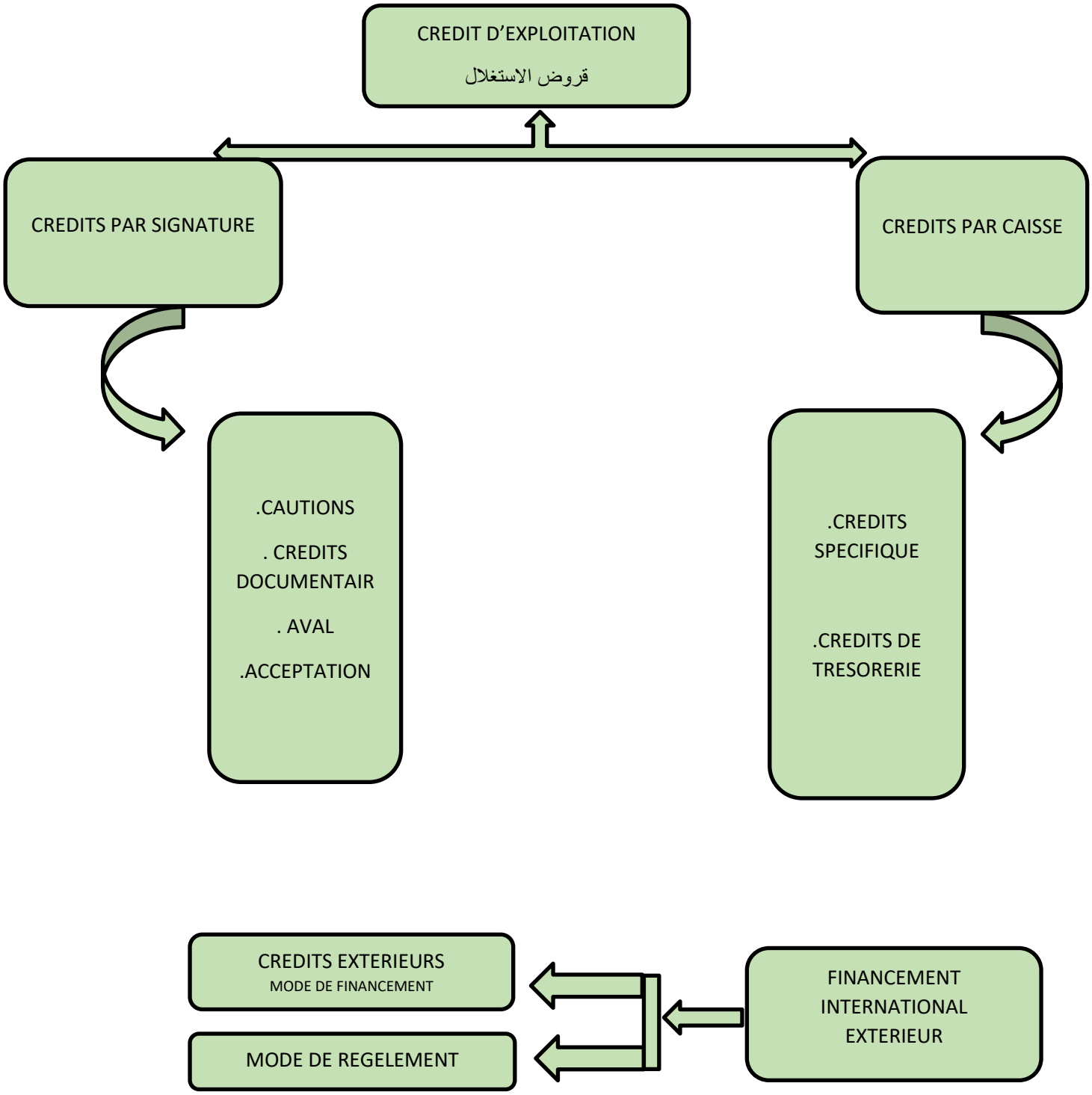

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مقابلة المكلف بالزبائن.

- **قروض للأفراد:**

الشكل رقم (02-05) تصنيفات قروض الافراد.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مقابلة المكلف بالزبائن

المطلب الثاني: شروط وإجراءات منح القروض لوكالة تيارت 540.

حتى يتحصل الزبون على القرض يجب ان توفر عدة شروط وذلك من خلال تحديد الوثائق والخطوات التي وفقها يتم منح القرض، لهذا خصصنا هذا المبحث لمختلف السياسات لمنح القرض.

أولا: شروط منح القرض

يجب أن تتوفر عدة شروط في طالب القرض من أهمها:

1- يجب على العميل طالب القرض ألا تكون له سوابق سيئة مع البنك ويجب ألا يكون مدين للبنك؛

2- يجب أن يكون المشروع جيد من حيث المردودية، وألا يكون مضرا بالبيئة والأشخاص المجاورين له؛

3- يجب على العميل أن يكون ذو مقدرة على تسيير المشروع. كأن تكون له معرفة بمجال المشروع؛

4- لديه مقومات التي يستطيع أن ينتمي فيها المشروع كالمعدات، المحل التجاري، كهرباء، تهوية ومقومات بيئية.

ثانيا: الوثائق اللازمة لمنح القرض

1- الملف الشخصي: ويتضمن هذا الملف ما يلي:

- طلب خطي يشرح موضوع القرض؛
- بطاقة التعريف؛
- شهادة الاعفاء من الضرائب؛

- السجل التجاري؛
- شهادة الإقامة؛
- الوثائق الجبائية.

1- **الملف القانوني:** ويتكون هذا الملف من:

- عقد الملكية او الايجار للمكان الذي يريد انجاز فيه الشروع؛
- إذا كان شخص معنوي يجب احضار القانون الأساسي للشركة؛
- الضمانات المقدمة وقيمتها.

2- **الملف المحاسبي:** ويتكون من الوثائق التالية:

- دراسة التقنية والمحاسبية للمشروع؛
- الميزانيات الثلاثة السابقة اذا كان المشروع منجز من قبل؛
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث السابقة؛
- الميزانيات التقديرية للسنوات الخمس الاتية؛
- جدول حسابات النتائج للسنوات الخمس الاتية؛
- الفواتير النموذجية أو الكشف الكمي والتقديري للمشروع.

المطلب الثالث: خطوات وضمانات منح القروض لوكالة تيارت 540

ان عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب خطوات واجراءات متعددة وطويلة الامد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، وحتى الاجتماعية.

الفرع الأول: خطوات منح القروض

إن عملية منح القرض تتم وفق خطوات وهي كالتالي:

1- عندما يريد العميل الحصول على قرض فانه أولا يجب عليه الذهاب إلى الوكالة التابعة له فهو من خلال هذا يمكنه الحصول على أدق المعلومات وأهمها التي تتعلق بنوع القرض الذي يريده، لان البنك يقوم بتوجيهه وان هذا الاخير يكون حريصا على إيصال المعلومات بشكل واضح للعميل من أجل المحافظة عليه

2- بعد تعرف العميل على مختلف المعلومات التي يحتاجها، وإذا وافق على شروط البنك، فهو يقوم بتقديم ملف القرض حسب الوثائق المذكورة سلفا

3- بعد تقديم الملف فهذا الملف يتم وضعه على مستوى الوكالة إذا كان لم يخلو من أي وثيقة لان الوكالة يجب عليها دراسة الملف من كافة الجوانب من حيث:

- **سمعة العميل:** تعتبر السمعة الحسنة في محصل مجموعة من العمليات في مقدمتها الأمانة، فمن المعروف أن سمعة العميل تمكن البنك من منح القرض له؛
- **دراسة المشروع:** على البنك دراسة المشروع من جميع النواحي من حيث موقعه الجيد، الاسم التجاري للمشروع لان هذا الأخير له دور كبير في التقييم، وبعد هذا تقوم الوكالة بإعطائه كصل الاستلام؛

4- تطلب الوكالة من العميل القيام بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع من أجل التأكد من المعلومات الواردة في الملف، ليتم إنجاز في الأخير محضر معاينة من قبل عملاء في مصلحة العقارات؛

5- بعد إتمام المحضر يتم دراسته على مستوى الوكالة، حيث تتم هذه الأخيرة باتخاذ القرار لمقرض إما بالرفض او القبول بعد أن درست كل المعلومات المتعلقة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية للمشروع، الضمانات المقدمة لهذا القرض كما قمنا سابقا توجد حالتين:

- رفض منح القرض: إذا كانت الأغلبية رافضة منح القرض يرجع الملف إلى العميل؛
- قبول منح القرض: إذا كان الملف من كل نواحيه جيد (المشروع والموقع جيد، الضمانات المقدمة تغطي قيمة القرض، العميل قادر على السداد...) ولا يوجد أي سبب لرفضه فان البنك يمنح العميل القرض.

الفرع الثاني: ضمانات القرض

يقدم البنك الجزائري BNA ضمانات للحد من المخاطر المالية ومن بين الضمانات التي يمكن تقديمها

1- الرهن العقاري: يمكن للعميل تقديم عقار كضمان للحصول على قرض بناءا على قيمة العقار.

2- الضمان البنكي: يمكن للعميل الحصول على ضمان بنكي من بنك الجزائر BNA للتأكد من قدرته على سداد القرض، ويمكن ان يتم استخدام هذا الضمان في عدة أنواع من القروض مثل قرض الاستثمار.

3- الكفيل: يمكن للعميل الحصول على كفيل لتقديم ضمان للبنك، حيث يتعهد الكفيل بسداد القرض في حالة عدم قدرة المدين الأساسي على السداد.

4- التامين على القرض: يعد التامين على القرض من بين اهم الضمانات التي تشترطها البنوك المانحة للقروض على المقترضين حتى يتم الموافقة على منحهم القروض المطلوبة لتمويل مشاريعهم وترجع اهمية هذا النوع من التامين الى الحماية التي يوفرها فهو يعتبر الية حماية بامتياز لصالح البنوك من خطر عدم الوفاء وأداة تحفيزهم على منح قروض جديدة.

يمكن ان تختلف الضمانات المطلوبة حسب نوع القرض والشروط المحددة من قبل بنك الجزائري، ولذلك يجب على العميل الاطلاع على شروط القرض والضمانات المطلوبة قبل التقدم بطلب للحصول على القرض.

5- التامين على القرض

المبحث الثالث: دراسة حالة لمجموعة من القروض البنكية

تتمثل عملية منح القروض في عدة إجراءات متعددة وطويلة الاجل حيث ترتكز على متابعة دقيقة للملف منم جميع النواحي القانونية، اقتصادية، اجتماعية.

المطلب الأول: دراسة حالة لقرض استثماري

تعتبر القروض الاستثمارية مهمة جدا وذلك لضخامة مبالغها، وتعدد مخاطرها، لذلك فان دراسة أي ملف متعلق بقرض استثماريمر بعدة إجراءات أهمها

اولا: مرحلة الاستقبال: حيث يتقدم صاحب المشروع الاستثماري للبنك لطرح مشروعه يقدم المكلف بالزبائن الوثائق الازمة حيث يتعين على الزبون إيداع الملف المكون من:

1- **الملف الشخصي:** يتكون من

- طلب خطي يشرح موضوع القرض
- بطاقة التعريف
- شهادة الاعفاء من الضرائب
- السجل التجاري
- شهادة إقامة
- الوثائق الجبائية

2- **الملف القانوني:** ويتكون هذا الملف من:

- عقد الملكية او الايجار للمكان الذي يريد انجاز فيه المشروع
- اذا كان شخص معنوي يجب احضار القانون الأساسي للشركة
- الضمانات المقدمة وقيمتها

3- **الملف المحاسبي:** ويتكون من الوثائق التالية:

- دراسة التقنية والمحاسبية للمشروع
- الميزانيات الثلاثة السابقة اذا كان المشروع منجز من قبل
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث السابقة
- الميزانيات التقديرية للسنوات الخمس الاتية
- جدول حسابات النتائج للسنوات الخمس الاتية
- الفواتير النموذجية او الكشف الكمي والتقديري للمشروع[1]

[1] بالاعتماد على الملحق رقم 01.

ثانيا: مرحلة الدراسة:

1- معلومات عامة حول المشروع:

تتضمن الدراسة للمشروع توسيع مطعم وتجديد تجهيزاته بزيادة مقهى نسائي بولاية تيارت والهدف من هذا المشروع ترفيه النساء حيث يعمل حاليا في طور مستمر كمطعم راقي بمنتجات محلية عصرية على الطرقة الإيطالية حيث يهدف الى:

- عصرنة المجتمع
- ارتفاع الاستهلاك البشري
- تقديم منتجات عصرية
- التجديد والابتكار

2- الدراسة التقنية للمشروع:

للموافقة على تمويل هذا المشروع يجب

- مراجعة إدارة المخاطر في البنوك الأخرى CONSULTATION ET VERIFICATION (C.R.E.M) لمعرفة التزامات القروض(اذا كانت قروض غير مشردة) [1]
- سمعة العميل: تعتبر السمعة الحسنة في محصل مجموعة من العمليات في مقدمتها الأمانة، فمن المعروف أن سمعة العميل تمكن البنك من منح القرض له.
- دراسة المشروع: على البنك دراسة المشروع من جميع النواحي من حيث موقعه الجيد، الاسم التجاري للمشروع لان هذا الأخير له دور كبير في التقييم، وبعد هذا تقوم الوكالة بإعطائه وصل الاستلام
- تطلب الوكالة من العميل القيام بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع من أجل التأكد من المعلومات الواردة في الملف، ليتم إنجاز في الأخير محضر معاينة من قبل عمال في مصلحة العقارات
- بعد إتمام المحضر يتم دراسته على مستوى الوكالة من جانبين:

3- التقنية الاقتصادية للمشروع:

حيث يتم تحديد البيانات الرسمية للمؤسسة الفردية

- مجال العمل: سياحي
- موقع: بناء حضري
- احتياجات الوحدة: قدر على أساس المعدات المستخدمة، وتقييم على أساس
  - . الاحتياج الى الماء
  - . الاحتياج الى الكهرباء
  - . الاحتياجات الشخصية(العمالة)
- الضمانات المقدمة:

[1] بالاعتماد على الملحق رقم 03.

- يلتزم المقترض بان يخص لصالح البنك الضمانات المحددة ادناه وهذا الى غاية التسديد الكلي لدينه أصلا وفوائد
- اتفاقية قرض الاستثمار
- رهن عقاري ب قيمة46.800.000.00 دج
- رهن حيازي للمعدات
- تفويض بوصلة التامين ضد مختلف الاخطار
- تفويض بوصلة التامين ضد الاخطار الطبيعية

***معلومات أخرى:**

- وهنا نتطرق الى تكلفة المشروع، نسب المشاركة ومختلف الضمانات المقدمة
- تكاليف المشروع: قدرت تكاليف المشروع ب 9.067.800,00 دج
- تكلفة التجهيزات: 9.067.800,00 دج

• نسبة المشاركة:

• البنك: 60% 5.440.680,00 دج

• المساهمة الشخصية: 40% 3.627.120,00 دج [1]

4- الدراسة التقنية المالية للمشروع:

ترتكز هذه المرحلة حول تحليل مختلف الوثائق المالية المكونة للملف المالي وهدف التمويل والجودة المالية للمؤسسة.

1- الميزانية الافتتاحية:

تعد قبل انطلاقة النشاط وتوضح المركز المالي للمؤسسة الفردية متضمنة تجهيزات التأسيس التي كبدتها الشركة خلال فترة التأسيس.

الجدول رقم (02-03): الميزانية الافتتاحية

الأصول	السنة الأولى
النفقات الأولية	0,00
أراضي	0,00
مباني	0,00
تجهيزات	9.067.800,00

[1] بالاعتماد على الملحق رقم 05.

وسائل النقل	0,00
المديونية	–
تسبيقات المقاولين	0,00
تسبيقات على الحساب	0,00
تسبيقات الاستغلال	0,00
الزبائن	0,00
الموجودات	0,00
الشركات ذات صلة بالمدينون	0,00
مجموع الأصول	9.067.800,00
الخصوم	–
مساهمة شخصية	3.627.120,000
التحفظات القانونية	0,00
نتيجة الفورية	0,00
تكاليف	0,00
فرق الخصم	0,00
الديون	–
البنك	5.440.680,00
المورد	0,00
غلق الحساب	0,00
ربط الحساب الجاري	0,00
الدائنون	0,00
الضرائب	0,00
تسبيقات الزبائن	0,00
الديون المالية	0,00
النتائج (الربح)	–
المجموع الخصوم	9.067.800,00

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم07

2- الميزانية التقديرية المتوقعة خلال فترة القرض:

وهو كشف يتم اعداده للتنبؤ بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في الفترة المالية القادمة والهدف من اعدادها هو التأكد من ان البنود ستظهر بصورة جيدة قبل ان يتم تنفيذ الخطط الموضوعة.

الجدول رقم (02-04): الميزانية التقديرية

تعيين الحساب	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
المساهمة الشخصية	3627120	3627120	3627120	3627120	2627120
النتائج المؤثرة	0,00	117931,44	1086507,08	2827825,24	5058500,17
نتائج التمارين	117931,44	968575,72	1741321,08	2230671,93	3265999,79
مجموع المساهمة الشخصية	3745051,44	4713627,16	6454948,24	8685620,17	11951619,95
القرض المصرفي	4352544,00	3264408,00	2176272,00	1088136,00	0,00
راس المال الدائم	8097595,44	7978035,44	8631220,24	9773756,17	11951619,95
الاستثمار الصافي	7254240,00	5440680,00	3627120,00	1813560,00	0,00
راس المال العامل	843355,44	2537355,16	5004100,23	7960196,17	11951619,95

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 06

- **مرحلة اتخاذ القرار:**

بعد ان تمت دراسة القرض من الناحية المالية، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية والنسب المالية فانه قد تم على المعلومات التالية:

نسبة السيولة العامة إيجابية وهذا دليل على تحسن المشروع.

نسبة دوران المخزون يعتبر جيد للمؤسسة.

نسبة الربحية في تحسن مستمر.

وعليه فان المشروع يعتبر مقبول مقارنة بالنسب المالية الإيجابية، وبالتالي فانه يعتبر ذو مخاطر قليلة ولهذا قررت لجنة القرض منح الزبون القرض وذلك بعد دراسة كافة الضمانات المقدمة والمتعهد بتقديمها وفق الشروط المتفق عليها سابقا.

المطلب الثاني: دراسة حالة لقرض عقاري

قرض الكراء للبنك الوطني الجزائري هو صيغة تمويلية موجهة خصيصا للأفراد الراغبين في تمويل كل مبلغ ايجار العقار الموجه للاستخدام بغرض السكن او جزء منه.

أولا: مرحلة الاستقبال

تضم المراحل التالية

- **المحاكاة SIMULATION**

بحيث يتوجه الزبون داخل البنك عند المكلف بالزبائن لإعلامه كافة المعلومات المتعلقة بالقرض المراد اخذه.
يقوم المكلف بالزبائن بصياغة جدول المحاكاة (SIMULATION) يتضمن الجدول:

SIMULATION CREDIT IMMOBILIER

المحاكاة

الجدول رقم (02-05): جدول المحاكاة

لقب المقترض	Nom de l'emprunteur
اسم المقترض	Prénom de l'emprunteur
تاريخ الازدياد	Date de naissance
دخل المقترض	Revenu de l'emprunteur
دفتر توفير	Bénéficiaire épargnant BNA
تكلفة السكن	Cout de logement
المساهمة الشخصية	Apport personnel
الحد الأقصى لسعر القرض	Durée maximum du crédit

بعد ادخال هذه المعلومات اليا توصلنا الى نتائج نظرا لعلمنا مبقا انه يمكن منح القرض لا يتجاوز حده 30% من الدخل الشخصي

RESULTAT DE LA SIMULATION

نتيجة المحاكاة

الجدول رقم (02-06): جدول نتيجة المحاكاة

مقدار الائتمان الممنوح من قبل البنك	Montant du crédit accordé par la banque
معدل مساهمة العميل الشخصية	Taux de l'apport personnel du client
تأجيل السداد	Dont un différé de remboursement de (mois)
معدل الفائدة	Taux d'intérêt
-	Prime SGCI en TTC
مبلغ العمولة الإدارية	Montant de la commission gestion en (DA)
مبلغ سداد القرض الشهري	Montant de la mensualité du crédit
اجمالي المدفوعات الشهرية	Mensualité TOTALE en (DA)
الوضع النهائي لطلب الاعتماد	Etat final de la demande de crédit

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 10

- **ايداع الملف dépôt de dossier**

سواء كان شخص معنوي أو طبيعي، بحيث يتكون الملف من الوثائق التالية:

- طلب قرض وفقا لنموذج البنك الوطني الجزائري؛
- نسخة من بطاقة الهوية سارية المفعول؛
- بطاقة عائلية؛
- شهادة الإقامة؛
- شهادة الميلاد؛
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب لثلاث أشهر الأخيرة او بيان كشف الدخل السنوي، وكذا على وضعية الحساب؛
- المصرفي او البريدي لأخر اثني عشر (12) شهرا بالنسبة للأجراء؛
- اخر ثلاثة تنبيهات جبائية ونسخة من البطاقة الجبائية للتجار؛
- وثيقة اثبات الدخل (معاش التقاعد، معاش العجز) لغير الموظفين؛
- ترخيص بالاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والافراد (C.R.E.M) ممضى؛[1]
- طلب بتوطين راتب المقترض؛[2]

[1] بالاعتماد على الملحق رقم 12.

[2] بالاعتماد على الملحق رقم 11.

- بالنسبة للمدخرين، شهادة فائدة، ونسخة من اول صفحتين (02) من دفتر التوفير للبنك الوطني الجزائري؛
- تعهد بالكراء مكتمل وموقع بشكل مشترك من قبل مالك العقار والمقترض، مرفق بعقد ملكية موثق ومسجل ومشهر؛
- وصل دفع تكاليف الملف المقدرة ب (2.000,00) دج بدون رسوم؛
- تقدير بوصيلة التامين على وفاة بالنسبة للمقترض، كقسط واحد؛
- تقرير خبرة يتم اعداده من قبل مكتب دراسات تقنية معتمد من البنك، يطابق سعر الكراء المتداول في منطقة تواجد السكن موضوع الكراء (حسب نوعه).
- التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.
- تسليم إشعار أو ورقة لطالب القرض يبلغ فيها بوصول الملف كامل.

ثانيا: مرحلة الدراسة

بعد أن يكون البنك قد أحاط بمجموعة من الاعتبارات السابقة التي يقرر في ضوئها إمكانية استخدام أمواله في منح الائتمان، عليه دراسة وضعية العميل من حيث:

أ- قائمة مكونة من فقرات: معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالعميل طالب القرض بحيث ينبغي دراسة موقف العميل طالب الائتمان من النواحي التالية

ب-نية العميل ورغبته في السداد (سمعة العميل): وهي من القواعد الأساسية في تحليل وبحث طلبات الائتمان ودراسة باقي القواعد المحددة لمنح الائتمان وسمعة العميل هامة سواء كان القرض كبيرا أو صغيرا

ت-دخل العميل: ويمثل هذا العنصر من وجهة نظر مسؤولي الائتمان في البنك هامش الأمان لدائني العميل كما أن توافر دخل كاف للعميل الذي لا يتجاوز 30%

1- تحديد نوع القرض: قرض موجه للكراء

2- تحديد قيمة القرض: القيمة: 552.000,00 / المدة: سنتين / سعر الفائدة: 7.25%

وعلى أساسها تحدد الدراسة على أي مستوى يتم منح القرض.

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار

1-في حالة الموافقة على الطلب: يقدم البنك المبلغ للقرض بعد إتمام الملف المكون من:

أ- فتح حساب لتوطين الراتب

ب-الضمانات

- وثيقة التامين ضد الوفاة.
- يتم الاحتفاظ بالنسخة الاصلية من وثيقة التامين على الوفاة لدى البنك.

ت-ترخيص بالاقتطاع من الحساب

المطلب الثالث: قرض التجهيزات

هو ائتمان يهدف الى تمويل سلعة استهلاكية تبرر قيمتها بفاتورة، يجب ان تكون السلعة جديدة ومنتجة او مجمعة في الجزائر.

أولا: مرحلة الاستقبال

تضم المراحل التالية

أ- المحاكاة SIMULATION

بحيث يتوجه الزبون داخل البنك عند المكلف بالزبائن لإعلامه كافة المعلومات المتعلقة بالقرض المراد اخذه ويقوم المكلف بالزبائن بصياغة جدول المحاكاة بعد ادخال المعلومات اليا توصلنا الى نتائج نظرا لعلمنا مسبقا انه يمكن منح القرض لا يتجاوز حده 30% من الدخل الشخصي.

ب-ايداع الملف dépôt de dossier

- طلب قرض وفقا لنموذج البنك الوطني الجزائري؛
- نسخة من بطاقة الهوية سارية المفعول؛
- بطاقة عائلية؛
- شهادة الإقامة؛
- شهادة الميلاد؛
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب لثلاث أشهر الأخيرة او بيان كشف الدخل السنوي، وكذا على وضعية الحساب؛
- المصرفي او البريدي لأخر اثني عشر (12) شهرا بالنسبة للأجراء؛
- اخر ثلاثة تنبيهات جبائية ونسخة من البطاقة الجبائية للتجار؛
- وثيقة اثبات الدخل (معاش التقاعد، معاش العجز) لغير الموظفين؛

- ترخيص بالاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والافراد (C.R.E.M) ممضى؛[1]
- طلب بتوطين راتب المقترض؛
- بالنسبة للمدخرين، شهادة فائدة، ونسخة من اول صفحتين (02) من دفتر التوفير للبنك الوطني الجزائري؛
- فاتورة محررة باسم المستفيد من قبل شركة تمارس نشاطا انتاجيا على التراب الوطني او المجمعة في الجزائر؛[2]
- وصل دفع تكاليف الملف المقدرة ب (2.000,00) دج بدون رسوم؛
- تقدير بوصيلة التامين على وفاة بالنسبة للمقترض، كقسط واحد؛
- تقرير خبرة يتم اعداده من قبل مكتب دراسات تقنية معتمد من البنك، يطابق سعر الكراء المتداول في منطقة تواجد السكن موضوع الكراء (حسب نوعه).
- التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض
- تسليم إشعار أو ورقة لطالب القرض يبلغ فيها بوصول الملف كامل

ثانيا: مرحلة الدراسة

بعد أن يكون البنك قد أحاط بمجموعة من الاعتبارات السابقة التي يقرر في ضوئها إمكانية استخدام أمواله في منح الائتمان، عليه دراسة وضعية العميل من حيث:

1- قائمة مكونة من فقرات: معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالعميل طالب القرض بحيث ينبغي دراسة موقف العميل طالب الائتمان من النواحي التالية

2- نية العميل ورغبته في السداد (سمعة العميل): وهي من القواعد الأساسية في تحليل وبحث طلبات الائتمان ودراسة باقي القواعد المحددة لمنح الائتمان وسمعة العميل هامة سواء كان القرض كبيرا أو صغيرا

3- دخل العميل: ويمثل هذا العنصر من وجهة نظر مسؤولي الائتمان في البنك هامش الأمان لدائني العميل كما أن توافر دخل كاف للعميل الذي لا يتجاوز 30%

- تحديد نوع القرض: قرض موجه للكراء
- تحديد قيمة القرض: القيمة: 605.449,00 / المدة: 36 شهرا/ سعر الفائدة: 8.25%

وعلى أساسها تحدد الدراسة على أي مستوى يتم منح القرض.

[1] بالاعتماد على الملحق رقم 15.

[2] بالاعتماد على الملحق رقم 17.

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار

1- الموافقة على الطلب: يقدم البنك المبلغ للقرض بعد إتمام الملف المكون من:

أ- فتح حساب لتوطين الراتب

ت-الضمانات

- وثيقة التامين ضد الوفاة.
- يتم الاحتفاظ بالنسخة الاصلية من وثيقة التامين على الوفاة لدى البنك.

ث-ترخيص بالاقتطاع من الحساب

خاتمة الفصل

من خلال دراستنا الميدانية لبنك الجزائر تعرفنا على مختلف الأهداف التي يرمي اليها، وكذلك تطرقنا الى مختلف مديرياته العامة والفرعية من جهة ومن جهة أخرى على مكانته المرقومة والتي احتلها بين مختلف البنوك بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية الدولية.

ولقد تمكنا في هذا الفصل من التعرف على مختلف الخطوات المتبعة عند منح القرض من طرف البنك وكذا الدراسة التطبيقية لملف القرض إضافة الى دراسة المخاطر واتخاذ القرار من طرف المسؤولين.

ولكنه بالرغم من هذه الدراسات والتقنيات المستعملة من طرف البنك فانه يبقى دائما يواجه مجموعة من المخاطر أهمها خطر عدم التسديد لأنه لا يمكن باي حال من الأحوال الغاءه بصفة نهائية او استبعاد إمكانية حدوثه لهذا فان البنوك تلجا الى طلب ضمانات سواء كانت حقيقية او شخصية، الا ان هذا لا يكفي فعليها متابعة القروض الممنوحة من اجل الحفاظ على حقوقها.

خاتمة

خاتمة

خاتمة

كانت دراستنا لهذا البحث عن القروض المصرفية التي تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ يشمل الجانب الأكبر من استخداماته، لذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة باعتبارها من أهم العوامل لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، كما أن منح القروضّ يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي يخدمه.

لقد أظهرت لنا هذه الدراسة أن القروض تلعب دورا مميزا في الحياة التي تعيشها مختلف الانشطة البنكية، هذه الرؤيا التي أوضحت أن النشاط البنكي يشهد جملة من المخاطر التي تتعلق بالعملية الاقراضية باعتبارها ذات أهمية مالية واقتصادية كبيرة تقتضي الحرص في تقديمها لمختلف العملاء من هذه المخاطر ما هو متعلق بالعميل وما هو مرتبط بالبنك في حد ذاته وفي خضم تنامي وتزايد المخاطر تحاول البنوك جاهدة التقليل منها بالاعتماد على مختلف السياسات والاساليب المتاحة خاصة الحرص على طلب الضمانات حيث أن هذه الاخيرة تكتسي أهمية بالغة ووسيلة لحماية حقوق البنك من مخاطر عدم القدرة على السداد.

و البنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض، فهو ينتهج سياسة خاصة في عملية الإقراض حيث يقوم بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة الطالبة للقرض من جميع الجوانب، وعليه فان المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، ورغم الأخطار التي تتعرض لها القروض، إلا أن هناك وسائل وسبل يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الأخطار وتتوفر لديه مجموعة من التقنيات و من بين هذه الوسائل نذكر تحليل الوضعية المالية والمحاسبية لطالب القرض وكذلك الضمانات المقدمة من قبله فهي تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك وأخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل.

أدى صدور قانون النقد والقرض إلى تحديث طرق قروض البنكية وإجراءات منح القروض حيث أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل، كما أصبح البنك يشترط تقديم الضمانات مقابل القروض التي يقوم بمنحها، كما لا يقبل البنك الالتزام بالتمويل دون أن يتوفر الحد الأدنى للتمويل الذاتي للمشروع والذي يتراوح ما بين 30 % 50 %–وكل هذا ضمانا لاسترداد القرض.

ومن خلال دراستنا لمختلف نواحي إجراءات القروض المصرفية في البنوك التجارية، وبعد إسقاط عناصر الجانب النظري على الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري وكالة –تيارت –تم التوصل إلى نتائج يمكن من خلالها إثبات أو نفي صحة هذه الفرضيات المعتمدة لهذه الدراسة:

نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى والتي نصت على ما يلي:

لا تتعرض البنوك في منحها للقروض الى مخاطر

الفرضية غير صحيحة لان خطر القرض هو الحالة التي يعجز فيها المدين عن دفع مستحقات الطرف الدائن(البنك) يمكن القول إن المخاطر التي تتعلق بمنح القرض تكمن في مجموعة من الظروف التي يمكنها التأثير على عملية الإقراض سواء مباشرة أو بصفة غير مباشرة.

وخطر القرض يتضمن الخسائر التي يمكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده، كما يواجه البنك عندما يقوم بمنح القروض مشكلة المخاطر المختلفة والمتعلقة بالقرض ويحاول التحكم فيها والتخفيف من آثارها والتي لا تمتد فقط إلى عدم تحقيق المصرف للعائد المتوقع من القرض، وإنما خسارة الأموال المفترضة، ويمكن تقسيم المخاطر المتعلقة بمنح القروض إلى أخطار مرتبطة بوظيفة الإقراض ذاتها وتتمثل في خطر عدم التسديد – خطر السيولة –خطر تجميد الأموال –خطر معدل الفائدة – الخطر الإداري و المحاسبي – خطر الصرف– خطر المردودية – خطر البنية المالية للمصرف، كما توجد مخاطر اقتصادية تتضمن طبيعة النشاط الممول – طبيعة النظام المصرفي والنشاط الصرفي وضعية المستوى العام للأسعار، بالإضافة الى الخطر العام ويمثل هذا الخطر انعكاسا للأوضاع العامة و للمتعامل الاقتصادي و محيطه الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي ، فهو مرتبط بالأزمات مهما كانت طبيعتها و شكلها، و ينتج من ذلك صعوبات يواجهها المتعامل الاقتصادي مع البنك حيث تفقده القدرة على الوفاء بالتزاماته عند حلول الآجال كالزلازل و الفيضانات ، الجفاف ، الأوبئة ...إلخ أو السياسية كالحروب و الأزمات السياسية أو الاجتماعية كالإضرابات مما يؤدي إلى خلق مشاكل تواجه المتعامل الاقتصادي بتسديد قيمة الائتمان و الفوائد المترتبة عن ذلك في الآجال المحددة.

الفرضية الثانية والتي نصت على ما يلي:

يعتمد البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540 في منحه للقروض على الضمانات.

فرضية صحيحة لان:

التقليل والحد من المخاطر البنكية حيث قلة اهتمام بعض المؤسسات التجارية والصناعية بالمحافظة على السمعة وحسن التعامل مما يضطر البنك الى طلب هذه الضمانات وكبر حجم العمليات الائتمانية بالنسبة الى مالية المتعامل نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية ولأجل لعدم وقوع البنك في العسر المالي.

تعبر الضمانات عن السياسة العامة التي يقوم البنك باتباعها عند منح الائتمان، والذي يعتبر كضمان للأمان ضد المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة لتعسر أوضاع العميل فهي بذلك حماية وحق للبنك ويتم الرجوع إليها في حالة عجز المقترض، ولذا يشترط أن تكون مرنة لنقل قيمتها بسرعة والمحافظة عليها وتتمثل هذه الضمانات في الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

الفرضية الثالثة والتي نصت على ما يلي:

يتبع البنك الوطني الجزائري BNA تيارت على مجموعة من السياسات والإجراءات في منحه للقرض.

الفرضية صحيحة لان:

قبل منح هذه القروض لابد من اتخاذ الإجراءات لتجنب المشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها وكل ذلك نتيجة للمخاطر التي قد تلحق بالبنك لذلك أصبح إلزاميا على البنوك أن ترسم خطة إقراضية يسترشد بها متخذو القرارات عند النظر في طلبات القروض، حيث يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسة التي تطلب القروض وتكون هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة بالنسبة للبنك خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل .

يقوم البنك بدراسة المركز المالي بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية من أجل تحديد كل من نقاط القوة ونقاط الضعف التي بدورها تساعد البنك على اتخاذ القرار الصحيح والنهائي المتمثل في منح القروض أو الا، وكذا اعتمادها على الضمانات من أجل تجنب الوقوع في المخاطر التي تعيق تطورها لضمان البقاء والاستمرارية كما تعتمد على سمعة العميل ومسيرته السابقة في سداد القرض وعدة معايير أخرى.

أهم النتائج:

وعلى ضوء دراستنا توصلنا إلى معرفة أهمية قروض الاستثمار في الاقتصاد الوطني وإجراءات منح القروض وضمانات المقدمة والمخاطر المحتملة ودور القطاع المصرفي في إطار التمويل غير المباشر وحيوية الموضوع وأهميته جعلتنا نكتشف أن هناك جوانب يجب مناقشتها ودراستها.

قد يكون قرار إقراض العميل محفوفا بالمخاطر، الامر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفيرا للوقت، وترجع أهمية هذه الخطوة أيضا إلى كونها الاساس في تقدير أسعار الفائدة على القروض حيث أنها تتفاوت بتفاوت درجة حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء قرار الاقراض، وهذا ما يسمى بالتوازن بين العائد والمخاطرة، وعليه يتم اتخاذ قرار قبول منح القرض.

التوصيات والافاق:

بالرغم من المجهودات المبذولة لإثراء الموضوع أكثر إلا أنه من الطبيعي ان لا يتم الإلمام بجميع عناصر الموضوع، وهذا نضرا الاتساع جوانبه، وكذا التطورات الحاصلة في الميدان المصرفي خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي واتساع رقعة المنافسة بين البنوك في مجال منح القروض، إلا أن آفاق البحث تبقى مفتوحة.

مما سبق يمكننا الإدلاء ببعض المقترحات والتي يمكن من خلالها أن نخفف من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في اعتماد أنظمة الخبرة والقدرة على إدارة المخاطر بنوع من التحكم والتي تتعلق بالجوانب التنظيمية الملائمة والوسائل التقنية المساعدة في اتخاذ القرار وهي من الوسائل المطلوب توافرها على مستوى البنك.

- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، والتأمين على القروض
- تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة.
- العمل على تطوير العمل المصرفي سواء لأي أسلوب الأداء أو في الأدوات المصرفية وباستخدام أحدث الوسائل التقنية والتكنولوجية، بحيث تكون البنوك على علم دائم بما يقدمه الأخرون. وأن تكون مستعدة لتقديمه وبهذا الشكل يمكن الحد من المخاطر التي يمكن أن تعترض البنوك في مجال منح القروض.
- اعتماد أنظمة الخبرة والقدرة على إدارة المخاطر بنوع من التحكم والتي تتعلق بالجوانب التنظيمية الملائمة والوسائل التقنية المساعدة في اتخاذ القرار وهي من الوسائل المطلوب توافرها على مستوى البنك.

ونلتمس من أساتذتنا الكرام والمشرفين على البحث العلمي التوجيه والنقد وهذا يشكل حافزا لنا ولغيرنا لمواصلة المشوار.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. بخراز يعدل فريدة، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة1، 2005.
2. حمزة محمود زبيدي، "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
3. خالد امين عبد الله، "**ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2011.
4. رضا رشيد عبد المعطي، "**ادارة الائتمان**" دار وائل للنشر، عمان، الاردن،1999.
5. زياد سليم رمضان، "**إدارة البنوك**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية.
6. صبحي تادريس قريصة، "**النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، لبنان، طبعة1، 1984.
7. ضياء مجدي المستوي، "**الاقتصاد النقدي**"، دار الفكر، الجزائر، الطبعة 1، 1993.
8. طاهر حيدر حيدران، "**مبادئ الاستثمار**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 2، 1997.
9. طاهر لطرش،" **تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر،2003.
10. عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**"، الدار الجامعية، مصر، 2000، الطبعة 1.
11. فضيل فارس "**تقنيات بنكية محاضرات وتطبيقات**"، مطبعة الموساك رشيد القبة الجزء 1، الطبعة 1.
12. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، "**المؤسسات المالية**"، البورصة والبنوك التجارية، الطبعة 1، 1998.
13. محمد عبد الفتاح الصيرفي "**ادارة البنوك**" دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة، 2006.ذ
12. محمد كمال خليل الحمزاوي،" **اقتصاديات الائتمان المصرفي**"، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
13. منبر ابراهيم هندي، "**ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار**"، مركز الدلتا للطباعة، طبعة1، مصر، 2009.

النصوص القانونية

1.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم90-10 المتعلق النقد والقرض، المؤرخ في 1990/04/14

الملحق 1

Check liste pour un dossier de crédit d'investissement (dossier commun)

a. Documents juridiques et administratifs :

- Demande écrite et signée par le client ou par un gérant habilité, décrivant la forme des crédits sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs conditions, leurs modalités de remboursement et les garanties proposées.
- Copie des statuts juridiques et du BOAL pour les personnes morales ;
- PV de l'assemblée générale des associés ou du Conseil d'Administration, conférant au gérant les pouvoirs d'emprunt et d'affectation des garanties ;
- CV du (ou des) dirigeant(s) et copie(s) de sa (leur) pièce d'identité, résidence ; extrait de naissance, Dans le cas d'un gérant ou associé étranger, carte professionnelle délivrée aux étrangers exerçant sur le territoire national une activité commerciale, industrielle, artisanale ou une profession libérale ;
- Registre de Commerce en cours de validité ;
- Justificatif d'occupation du local (ou du site) abritant l'activité (acte de propriété, bail de location, acte de concession) ;
- Actes de propriété des biens proposés en garantie dûment expertisés
- Certificat négatif d'hypothèque du terrain d'assiette du projet datant de moins de trois (03) mois
- Numéro d'Identification Fiscale et Numéro d'Identification Statistique ;
- Consultation de la Centrale des Risques (formulaire à renseigner en agence) ;
- Copie de la décision d'octroi des avantages délivrés par l'ANDI ou par le CNI (éventuellement) ;

b. Documents fiscaux et parafiscaux :

- Extrait de rôle de moins de trois(03) mois (apuré ou accompagné d'un calendrier de remboursement en cas d'un dû fiscal) ;
- Attestations de mise à jour CNAS et CASNOS en cours de validité (accompagnés d'un calendrier de remboursement, en cas d'un dû parafiscal).

c. Documents comptables et financiers :

- Etats financiers (bilans fiscaux) des trois derniers exercices (actif, passif, tableau de comptes résultats et annexes) ;
- Rapport commissaires aux comptes (pour les SARL et SPA) ;
- Attestation de dépôt des comptes sociaux pour les personnes morales ;
- Bilan d'ouverture et bilans prévisionnels sur la durée du prêt sollicité ;
- Plan de financement de l'investissement ;
- Facture pro-forma et/ou contrat d'achat d'équipements récent (moins de trois (03) mois), justifiant chaque rubrique de la structure d'investissement ;
- Devis quantitatif et estimatif des travaux à réaliser (éventuellement) ;
- Expertise à réaliser par un expert agréé, pour tout apport en nature.
- Planning de réalisation physique du projet.
- Etude technico-économique

TIARET LE 24/11/2021

A
MR LE DIRECTEUR DE LA BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
AGENCE DE TIARET 540

BNA TIARET AP 540

OBJET : DEMANDE D'UN CREDIT D'INVESTISSEMENT

J'ai l'honeur de bien vouloir , venir par la présente ,vous demander de accorder un crédit d'investissement , a moyen terme CMT , pour les besoins de mon projet d'investissement : RESTAURATION , d'un montant global de 5.440.680.00 DA representant 60% du projet , avec un apport personnel de 3.627.120.00 DA représentant 40% du projet , sur cinq ans dont deux ans de différé , en vous présentant , une habitation a hypothéquer d'une valeur de 46.880.000.00 DA , ainsi que le nantissement du matériels , l'assurance du matériels et l'assurance CATNAT.

VEUILLEZ AGREER MONSIEUR LE DIRECTEUR MON PROFOND RESPECT .

L'intéressé

BANQUE D'ALGERIE

AUTORISATION DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES DE LA BANQUE D'ALGERIE

(Article 160 Loi 90-10 du 14 Avril 1990 relative à la monnaie et au crédit)

Je soussigné
Agissant au nom de la société : / .

Date de naissance : **04/05/1970** . Lieu de naissance **TIARET -W- TIARET**

En qualité de (3) : **Gérant**
LOCAL N 01 RUE BOUGHLAMALLAH N 08 TIARET
-
Numéro d'Identification Fiscale (N.I.F) :
Numéro d'Identification Statistiques (N.I.S) :

Numéro d'Identification Banques d'Algérie (Clé BA) :.....

Registre de Commerce (agrément) N° **16A2162708 du 04/08/2016**
N Extrait de naissance : 00821
NIN : 109700445008210006

Autorise la **BANQUE NATIONALE D'ALGERIE** à consulter la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie et autorise celle-ci à lui Communiquer les renseignements enregistrés à not nom.

Fait **TIARET** Le **10/11/2021.**

(Cachet et Signature du Client)

(1) Indiquer le sigle ou à défaut la raison Sociale de la société.
(2) Date de création figurant sur les statuts De la société.
Pour les entrepreneurs individuels, affaires Personnelles et professions libérales, indiquer La date et lieu de naissance à relever sur une Pièce d'identité officielle.
(3) Fonction du mandataire dans la société.
(4) N°. Matricule de l'entreprise auprès de la Centrale des Risques à indiquer s'il est connu.

ETS. CHIKHAOUI EL MOUETASIM

Vente en gros Produits Parapharmaceutiques
Matériel Médical et chirurgical
Matériel Informatique, Droguerie général
Matériel de Laboratoire
Matériel Electronique et électricité
Mobilier de maison et bureautique
Librairie papeterie, matériel des activités artistique.

N°78 Coopératif Belhouari Mohamed - Tiaret
R.CN 14/01-2159654A15
N.I.F° :
N.A.I° :
NIS : 1
RIB : 0

Tiaret le : 03/01/2022

FACTURE DEFINITIVE

N°	Désignation	U	QTE	P.U	Montant
1	Table de travail SIMAF	U	6	38 000,00	228 000,00
2	Frigo présentoir SIMAF	U	2	570 000,00	1 140 000,00
3	Congélateur STARLIGHT	U	2	550 000,00	1 100 000,00
4	Congélateur de glace UGUR	U	1	580 000,00	580 000,00
5	Table de lave vaisselle SIMAF	U	1	300 000,00	300 000,00
6	Tables	U	20	20 000,00	400 000,00
7	Chaises	U	160	6 500,00	1 040 000,00
8	Bain marie SIMAF	U	2	250 000,00	500 000,00
9	Frigo pour salade SIMAF	U	2	290 000,00	580 000,00
10	Chariot à vaisselle 2 niveaux IDEAL	U	2	60 000,00	120 000,00
11	Cuisinière piano à 6 feux IDEAL	U	1	526 000,00	526 000,00
12	Machine à Café CONTI	U	1	356 000,00	356 000,00
13	Frigo de comptoir 4 portes SIMAF	U	1	600 000,00	600 000,00
14	Haute à turbine SIMAF	U	1	150 000,00	150 000,00
				TOTAL HT	7 620 000,00
				TVA 19%	1 447 800,00
				TOTAL TTC	9 067 800,00

La présente Facture est arretée à la somme de :
Neuf millions soixante sept mille huit cent dinars.

LE FOUR

Les éléments du programme d'investissement, objet de la présente demande, sont définis comme suit :

A - Financement des équipements

- Apport Personnel : 3.627.120,00 DA
- Crédit sollicité : 5.440.680 ;00 DA

S/ TOTAL EQUIPEMENTS : 9.067.800,00 DA

COUT GLOBAL DE L'INVESTISSEMENT (A) : 9.067.800,00 DA

Financement du projet :

- Crédit sollicité 60 : = **5.440.680 ;00 DA**

- Apport personnel 40% : = **3.627.120,00** DA apport en numéraire

Etude économique du projet :

Par cet investissement, la relation désire acquérir une part du marché existante et en expansion croissante dans le domaine des loisirs (enfants et adultes) , et ce ,notamment dans la région de TIARET et ses environs.

Analyse rétrospective : sur les 02+05 années prévisionnelle :
Ration de gestion

1- Autonomie financière : fond propre/total bilan SUP **20** %

Autonomie financière :

3	4	5	6	7

ETAT COMPARATIF DES BILANS PREVISIONNELS

DESIGNATION DES COMPTES	1° ANNEE	2° ANNEE	3° ANNEE	4° ANNEE	5 ° ANNEE
Fonds Personnel	3 627 120,00	3 627 120,00	3 627 120,00	3 627 120,00	3 627 120,0
Résultats en Instance Affect.	0,00	117 931,44	1 086 507,16	2 827 828,24	5 058 500,1
Résultats des Exercices	117 931,44	968 575,72	1 741 321,08	2 230 671,93	3 265 999,7
Total des Fonds Propres	3 745 051,44	4 713 627,16	6 454 948,24	8 685 620,17	11 951 619,9
Emprunt Bancaire	4 352 544,00	3 264 408,00	2 176 272,00	1 088 136,00	0,0
Total des Capitaux Permanents	8 097 595,44	7 978 035,16	8 631 220,24	9 773 756,17	11 951 619,95
Investissements Nets	7 254 240,00	5 440 680,00	3 627 120,00	1 813 560,00	0,00
Fonds de Roulements	**843 355,44**	**2 537 355,16**	**5 004 100,23**	**7 960 196,17**	**11 951 619,95**

DETERMINATIONS DES FONDS DE ROULEMENTS

Valeur d'Exploitation	18 025,44	26 741,02	29 995,29	37 768,74	46 019,10
Valeur Réalisable	1 530 000,00	3 280 000,00	6 030 000,00	9 520 000,00	13 980 000,00
Total Actif Circulant	1 548 025,44	3 306 741,02	6 059 995,29	9 557 768,74	14 026 019,10
Dettes à Court Terme	704 670,00	769 385,86	1 055 895,06	1 597 572,58	2 074 399,15
Fonds de roulements	**843 355,44**	**2 537 355,16**	**5 004 100,23**	**7 960 196,17**	**11 951 619,95**

RESTAURANT GINO'S
TIARET
WILAYA DE TIARET

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	ANNEE 1
Frais Préliminaires	0,00
Terrain	0,00
Bâtiments	0,00
Equipements	9 067 800,00
Matériel de transport	0,00
CREANCES	0,00
Avances aux Sous-traitants	0,00
Avances pour compte	0,00
Avances d'éxploitation	0,00
Clients	0,00
Disponibiltes	
Créances S/Associes & Sociétés apparentées	
	9 067 800,00

PASSIF	ANNEE 1
Fonds personnel	3 627 120,00
Reserves légales	
Résultats en instance d'affectation	
Ecart d'actualisation	
DETTES	5 440 680,00
Emprunt Bancaire C.M.T	
Fournisseurs	
Détention pour compte	
Comptes courants Associés	
Crediteurs de services	
Impôts d'exploitation Dus	
Avances clients	
Autres emprunts	
Dettes Financières	
Résultats (Bénéfice)	**9 067 800,00**
TOTAL P A S S I F	

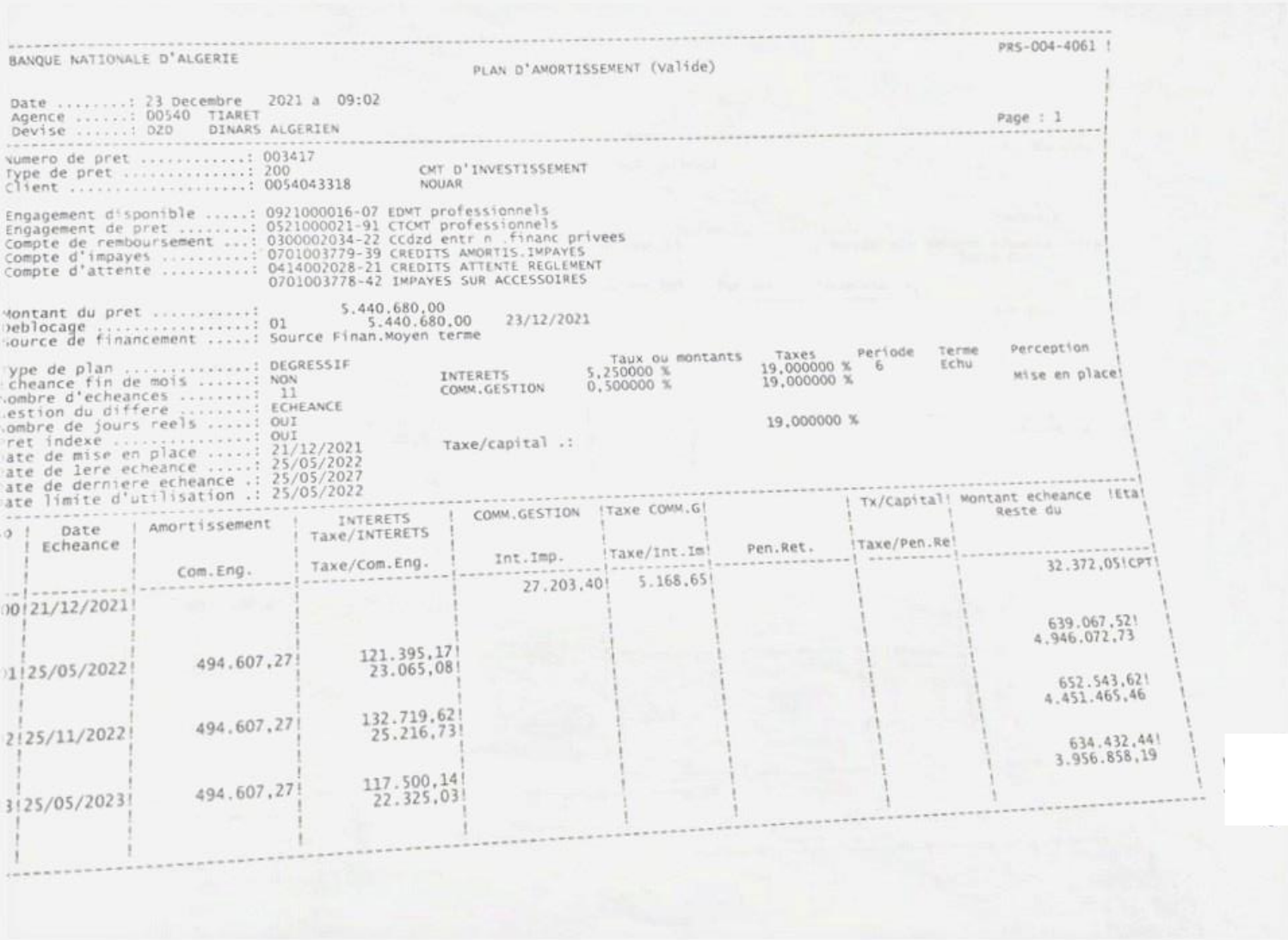

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

PRS-004-4061

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide)

Date .....: 23 Decembre 2021 a 09:02
Agence .....: 00540 TIARET
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN

Page : 1

Numero de pret .....: 003417
Type de pret .....: 200 CMT D'INVESTISSEMENT
Client .....: 0054043318 NOUAR

Engagement disponible .....: 0921000016-07 EDMT professionnels
Engagement de pret .....: 0521000021-91 CTCMT professionnels
Compte de remboursement ...: 0300002034-22 CCdzd entr n .financ privees
Compte d'impayes .....: 0701003779-39 CREDITS AMORTIS.IMPAYES
Compte d'attente .....: 0414002028-21 CREDITS ATTENTE REGLEMENT
0701003778-42 IMPAYES SUR ACCESSOIRES

Montant du pret .....: 5.440.680,00
Deblocage .....: 01 5.440.680,00 23/12/2021
Source de financement .....: Source Finan.Moyen terme

Type de plan .....: DEGRESSIF
Echeance fin de mois .....: NON
Nombre d'echeances .....: 11
Gestion du differe .....: ECHEANCE
Nombre de jours reels .....: OUI
Pret indexe .....: OUI
Date de mise en place .....: 21/12/2021
Date de 1ere echeance .....: 25/05/2022
Date de derniere echeance .: 25/05/2027
Date limite d'utilisation .: 25/05/2022

	Taux ou montants	Taxes	Periode	Terme	Perception
INTERETS	5,250000 %	19,000000 %	6	Echu	Mise en place
COMM.GESTION	0,500000 %	19,000000 %			
Taxe/capital .:		19,000000 %			

No	Date Echeance	Amortissement Com.Eng.	INTERETS Taxe/INTERETS Taxe/Com.Eng.	COMM.GESTION Int.Imp.	Taxe COMM.G Taxe/Int.Im	Pen.Ret.	Tx/Capital Taxe/Pen.Re	Montant echeance Reste du	Eta
				27.203,40	5.168,65			32.372,05	CPT
00	21/12/2021							639.067,52	
								4.946.072,73	
01	25/05/2022	494.607,27	121.395,17					652.543,62	
			23.065,08					4.451.465,46	
02	25/11/2022	494.607,27	132.719,62					634.432,44	
			25.216,73					3.956.858,19	
03	25/05/2023	494.607,27	117.500,14						
			22.325,03						

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide)

Date .....: 23 Decembre 2021 a 09:02
Agence .....: 00540 TIARET
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN

No	Date Echeance	Amortissement / Com.Eng.	INTERETS / Taxe/INTERETS / Taxe/Com.Eng.	COMM.GESTION / Int.Imp.	Taxe COMM.G / Taxe/Int.Im	Pen.Ret.	Tx/Capital / Taxe/Pen.Re	Montant echeance / Reste du	Eta
004	25/11/2023	494.607,27	106.175,69 20.173,38					620.956,34 3.462.250,92	
005	25/05/2024	494.607,27	91.893,91 17.459,84					603.961,02 2.967.643,65	
006	25/11/2024	494.607,27	79.631,77 15.130,04					589.369,08 2.473.036,38	
007	25/05/2025	494.607,27	65.277,86 12.402,79					572.287,92 1.978.429,11	
008	25/11/2025	494.607,27	53.087,85 10.086,69					557.781,81 1.483.821,84	
009	25/05/2026	494.607,27	39.166,71 7.441,67					541.215,65 989.214,57	
010	25/11/2026	494.607,27	26.543,92 5.043,34					526.194,53 494.607,30	
011	25/05/2027	494.607,30	13.055,57 2.480,56					510.143,43 0,00	
	TOTAL	5.440.680,00	846.448,21 160.825,15	27.203,40	5.168,65			6.480.325,41	

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

PRS-004-4061

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide)

Date .....: 23 Decembre 2021 a 09:02
Agence .....: 00540 TIARET
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN

Taux interets utilises: 5.2500 au 21/12/2021

الملحق 2

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

LA BNA VOUS ACCOMPAGNE DANS LE FINANCEMENT DE VOTRE LOYER

100% Un financement pouvant aller jusqu'à

24 MOIS durée de crédit jusqu'à

Un plafond de financement pouvant atteindre 1.500.000 DA.

Délai de traitement 5 jours

BNA Algérie

www.bna.dz

021 426 426

La force de l'expérience, et l'esprit du changement.

ما هو؟

قرض الكراء للبنك الوطني الجزائري هو صيغة تمويلية موجهة خصيصاً للأفراد الراغبين في تمويل كل مبلغ إيجار العقار الموجه للإستخدام بغرض السكن أو جزء منه .

ما هي شروط الاستفادة

هذا التمويل موجه خصيصا للأفراد الذين يستوفون الشروط التالية:

- أن تكون الجنسية جزائرية،
- إقامة ثابتة في الجزائر،
- التمتّع بالأهلية القانونية،
- السن أقل من 70 عامًا عند دفع آخر قسط شهري،
- دخل ثابت ومنتظم يفوق أو يساوي مرتين الأجر الوطني الأدنى المضمون (بعقد غير محدد المدة).

ما هو الملف المطلوب؟

- طلب قرض وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري،
- نسخة من بطاقة الهوية سارية المفعول،
- بطاقة عائلية،
- شهادة الإقامة،
- شهادة الميلاد،
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب لثلاث أشهر الأخيرة أو بيان كشف الدخل السنوي، وكذا على وضعية الحساب المصرفي أو البريدي لآخر إثني عشر (12) شهرًا بالنسبة للأجراء،
- آخر ثلاثة تنبيهات جبائية ونسخة من البطاقة الجبائية للتجار،
- وثيقة إثبات الدخل (معاش التقاعد، معاش العجز) لغير الموظفين،
- ترخيص بالاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والأفراد (C.R.E.M) ممضى،
- طلب بتوطين راتب المقترض،
- بالنسبة للمدخرين، شهادة فائدة، ونسخة من أوّل صفحتين (02) من دفتر التوفير للبنك الوطني الجزائري،
- تعّهد بالكراء مكتمل وموقع بشكل مشترك من قبل مالك العقار والمقترض، مرفق بعقد ملكية موثق ومسجل ومشهر،
- وصل دفع تكاليف الملف المقدرة بـ (2.000,00 دج) بدون رسوم،
- تقدير بوليصة التأمين على وفاة بالنسبة للمقترض، كقسط واحد،
- تقرير خبرة يتمّ إعداده من قبل مكتب دراسات تقنية معتمد من البنك، يطابق سعر الكراء المتداول في منطقة تواجد السكن موضوع الكراء (حسب نوعه).

ما هي المزايا؟

- تمويل يمكن أن يصل إلى 100 ٪ من مصاريف الكراء،
- مدة القرض تصل إلى غاية 24 شهرًا،
- سقف تمويل يمكن أن يصل إلى 1.500.000,00 دينار جزائري،
- سعر فائدة تنافسي،
- أجال معالجة سريعة مدتها 05 أيام.

ابحثوا عن المنزل الذي يناسبكم
وسيتولى البنك الوطني الجزائري الباقي

·QU'EST-CE QUE C'EST ?

Le crédit location de la BNA est une solution de financement destiné aux particuliers pour le paiement d'une partie ou de l'intégralité du loyer d'un bien Immobilier à usage d'habitation.

·QUELLES SONT LES CONDITIONS

Ce financement est réservé aux particuliers remplissant les conditions suivantes :
·Etre de nationalité Algérienne;
·Avoir une résidence fixe en Algérie;
·Avoir la capacité juridique;
·Etre âgé de moins de 70 ans à la dernière mensualité;
·Avoir un revenu stable et régulier supérieur ou égal à deux (02) fois le SNMG (en contrat à durée indéterminée).

·QU'EST-CE QU'IL FAUT COMME DOSSIER ?

·Une demande de crédit suivant modèle BNA ;
·Une copie de la pièce d'identité en cours de validité ;
·Une fiche familiale;
·Un certificat de résidence;
·Un acte de naissance;
·Une attestation de travail récente et les trois (03) dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments et l'historique du compte bancaire ou postal des douze (12) derniers mois pour les salariés;
·Les trois derniers avertissements fiscaux et une copie de la carte fiscale pour les commerçants;
·Un justificatif d'une rente viagère (pension de retraite, pension d'invalidité) pour les non-salariés;
·Une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « C.R.E.M » signée;
·Une demande de domiciliation du salaire ;
·Pour les épargnants, une attestation d'intérêts, et une copie des deux (02) premières pages du livret épargne BNA;
·Une promesse de location renseignée et signée conjointement par le propriétaire du bien immobilier et l'emprunteur, en joignant l'acte de propriété notarié dûment enregistré et publié ;
·Un reçu de versement des frais de dossier qui s'élèvent a deux mille Dinars (2.000,00 DA) HT ;
·Un devis de la police d'assurance décès-IAD, en prime unique.
·Un rapport d'expertise, établi par un bureau d'études techniques, accrédité par la Banque, faisant assortir le prix de location pratiqué sur la place, pour le type de logement objet de location.

·QUELS SONT LES AVANTAGES ?

·Un financement pouvant aller jusqu'à 100 % des charges locatives.
·Durée : Jusqu'à 24 mensualités.
·Un plafond de financement pouvant atteindre 1.500.000,00 DA.
·Un taux d'intérêt concurrentiel.
·Un délai de traitement rapide de 05 jours.

Trouvez une location,
la BNA se charge du reste

BNA البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

نمـوّل كـراء منـزلكـم

آجال المعالجة
5 أيام

سقف التمويل يصل الى
1.500.000 دج

مدة القرض
إلى غاية

تمويل يصل إلى

BNA Algérie

www.bna.dz
021 426 426

قوّة الخبـــــرة،
وروح التغييـــــر.
BNA

Banque Nationale d'Algérie | BNA | البنك الوطني الجزائري

"SIMULATION CREDIT IMMOBILIER"

Nom de l'emprunteur	ABBAS
Prénom de l'emprunteur	MAJDA
Date de naissance :	11/04/2000
Revenu de l'emprunteur :	55 000,00 DA
Bénéficiare epargnant BNA :	- Non Epargnant
Coût du logement :	360 000,00 DA
Apport personnel :	0 DA
Durée maximum du crédit :	24 mois

RESULTAT DE LA SIMULATION

Montant du crédit accordé par la banque :	360 000,00
Taux de l'apport personnel du client :	0,00 %
Dont un différé de remboursement de (Mois) :	0 mois
Taux d'interêt :	7,25 %
Prime SGCI en TTC :	#Error
Montant de la commission gestion en (DA) :	2 142,00 DA
Montant de la mensualité du crédit :	16 158,96 DA
Mensualité TOTALE en (DA) :	**16 158,96 DA**
Etat final de la demande de crédit :	**Demande Acceptée**

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de crédit.

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ANNEXE IV A LA CIRCULAIRE N° 2391 du 10/10/2022

Nom : [redacted]

Prénom : [redacted]

Demande de changement de domiciliation de salaire

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir procéder à partir du mois **de novembre** au virement de mon salaire au compte n° **0200003339/36** ouvert en mon nom auprès de l'agence de la Banque Nationale d'Algérie de **Agence AP TIARET 540.**

Par ailleurs, je tiens à vous préciser qu'aucun changement de domiciliation bancaire ne peut se faire sans l'accord préalable de la Banque Nationale d'Algérie.

Veuillez agréer, Monsieur le Directeur des Ressources Humaines, l'expression de mes salutations distinguées.

Le demandeur

(nom et prénoms) [redacted]

Avis du Directeur des Ressources Humaines

(Signature et cachet)

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe III à la circulaire n° 2391 du 10/10/2022

AUTORISATION DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES ENTREPRISES ET MENAGES « CREM »
« clientèle de particuliers »

Je soussigné (e) M., Mme, Mlle : Particulier ☒ Entrepreneur individuel ☐

Nom: [redacted]

Nom de jeune fille :

Prénom : [redacted]

Né (e) le **10/08/1973 à TIARET** commune **TIARET w TIARET**

Fils (fille) de :

Et de :

Acte de naissance n° : **01585**

NIF (Entrepreneur individuel)

Numéro d'Identification (facultatif)

ADRESSE : **CITE KAID AHMED 500 LOGTS B 16 N 14 TIARET**

Clé onomastique : 12 14001 01585 10081973

Autorise la Banque Nationale d'Algérie, agence AP TIARET 540 à consulter la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « CREM » et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements à mon nom.

Signature de l'intéressé

(Cachet Entrepreneur individuel)

fait à TIARET le : **21/12/2022**

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

CDT-017-2587

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide)

Date .....: 15 Janvier 2023 a 11:30
Agence .....: 00540 TIARET
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN

Page : 1

Numero de pret .....: 003685
Type de pret .....: 131 CREDIT LOCATION NN EPARNGANT
Client .....: 0054044518 [redacted]

Engagement disponible .....: 0967000001-12 EDCT particuliers
Engagement de pret .....: 0503000001-57 CREDIT LOCATION CT
Compte de remboursement ...: 0200003339-36 CCHQ dzd particuliers
Compte d'impayes .....: 0713000002-19 IMPAYES CREDIT LOCATION PRINCI
Compte d'attente .....: 0414002203-78 CREDITS ATTENTE REGLEMENT
0713000001-22 IMPAYES CREDIT LOCATION ACCESS

Montant du pret .....: 552.000,00
Source de financement .....: Source Finan.court terme

Type de plan .....: CONSTANT
Echeance fin de mois .....: NON
Nombre d'echeances .....: 24
Gestion du differe .....: ECHEANCE
Nombre de jours reels .....: OUI
Pret indexe .....: OUI
Date de mise en place .....: 11/01/2023
Date de 1ere echeance .....: 16/02/2023
Date de derniere echeance .: 16/01/2025
Date limite d'utilisation .: 16/02/2023

	Taux ou montants	Taxes	Periode	Terme	Perception
INTERETS	7,250000 %	19,000000 %	1	Echu	
COMMISSION GEST	0,500000 %	19,000000 %			Mise en place
FRAIS.FIXE	2.000,00	19,000000 %			Mise en place
Taxe/capital .:					

No	Date Echeance	Amortissement	INTERETS / Taxe/INTERETS	COMMISSION GEST	Taxe COMMIS!	FRAIS.FIXE / Taxe/FRAIS.FIXE	Tx/Capital	Montant echeance / Reste du	Eta
01	11/01/2023	0,00				2.000,00			NCP
						380,00		0,00	
02	16/02/2023	21.053,33	4.002,00					25.815,71	
			760,38					530.946,67	
03	16/03/2023	21.591.47	2.993.95					25.154.27	

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE — CDT-017-2587

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide)

Date .....: 15 Janvier 2023 a 11:30
Agence .....: 00540 TIARET
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN — Page : 3

No	Date Echeance	Amortissement	INTERETS / Taxe/INTERETS	COMMISSION GEST	Taxe COMMIS	FRAIS.FIXE / Taxe/FRAIS.FIXE	Tx/Capital	Montant echeance / Reste du	Eta
021	16/09/2024	24.240,54	767,84					25.154,27	
			145,89					98.749,89	
022	16/10/2024	24.444,30	596,61					25.154,27	
			113,36					74.305,59	
023	16/11/2024	24.602,24	463,89					25.154,27	
			88,14					49.703,35	
024	16/12/2024	24.796,92	300,29					25.154,27	
			57,06					24.906,43	
025	16/01/2025	24.906,43	155,49					25.091,46	
			29,54					0,00	
	TOTAL	552.000,00	43.950,49					604.301,11	
			8.350,62						

الملحق 3

Consommons Algérien avec notre Crédit Confort

Vous désirez acheter des électroménagers ou du mobilier ?

Acquérir un nouvel ordinateur, smart phone, tablette ? Vous ne disposez pas de la somme nécessaire ? Nous vous accompagnons et vous apportons la solution !

Le crédit confort BNA : Libre et personnalisé, destiné au financement de vos besoins à la consommation.

Le crédit confort :

Est un crédit destiné pour financer un bien de consommation, dont le montant est justifié par une facture. Le bien doit être neuf et produit ou assemblé en Algérie :

- Ordinateurs, téléphones et tablettes
- Electroménagers, articles d'ameublement…

Conditions d'éligibilité au financement :

Sont éligibles à cette formule de financement, les particuliers remplissant les conditions suivantes :

- Avoir une résidence fixe en Algérie
- Avoir un revenu stable et régulier supérieur ou égal à deux (02) fois le SNMG
- Présenter un dossier constitué des documents suivants :
  - Une demande de crédit selon le modèle BNA ;
  - Une copie de la pièce d'identité en cours de validité ;
  - Une fiche familiale ou une fiche individuelle ;
  - Un certificat de résidence ;
  - Un acte de naissance ;
  - Une attestation de travail récente et les trois (03) dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés ;
  - Un avertissement fiscal ou tout autre justificatif pour les non-salariés ;
  - Une copie de la carte fiscale pour les commerçants, artisans, professionnels,…etc.
  - Une autorisation de consultation de la centrale des risques entreprises et ménages « C.R.E.M » signée selon model BNA ;
  - Une demande de domiciliation du salaire suivant le model BNA ;
  - Une copie des deux (02) première pages du livret épargne BNA pour les épargnants
  - Une facture pro-forma établie au nom du bénéficiaire par une entreprise exerçant une activité de production sur le territoire national ou assemblé en Algérie
  - Un reçu de versement des frais de dossier qui s'élèvent à deux mille dinars (2.000.00DA) majorés de la TVA
  - Un devis de la police d'assurance décès-IAD, en prime unique.

Coût du crédit :

- Le taux d'intérêt appliqué est celui en vigueur avec un taux d'intérêt préférentiel pour les épargnants détenteurs d'un livret épargne B.N.A depuis au moins 3 mois
- Une commission de gestion de 2.000,00 DA

Durée de crédit :

- La durée du crédit peut s'étaler sur une durée de 36 mois sans être inférieure à 12 mois. Elle est fixée à la demande de l'emprunteur

Population concernée :

Les particuliers qui justifient d'un revenu stable et régulier supérieur ou égal à deux (2) fois le SNMG

Avantages du crédit confort :

- Une réponse rapide à votre demande de financement.
- Un taux fixe : pas de surprises
- Jusqu'à 36 mois pour rembourser
- Des échéances mensuelles fixes et connues d'avance.

BNA البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

Les produits éligibles au Crédit Confort de la BNA :

1 Appareils électriques et électroménagers: téléviseurs, vidéo, son et MP3, appareils photos et caméscopes, chauffages, climatiseurs, réfrigérateurs, équipements de cuisine domestiques, équipements de lavage domestiques et petits électroménagers.

2 Téléphones, téléphones cellulaires et tablettes.

3 Véhicules automobiles et motocycles de moteurs thermiques: voitures particulières de tourisme, cycles et tricycles à moteur.

4 Machines de bureau et de traitement de l'information: ordinateurs, autres équipements informatiques et accessoires.

5 Ensembles d'ameublement en bois à usage domestique: meubles, ensembles de mobiliers et d'accessoires en bois ou associés à d'autres matières, à usage domestique.

6 Textiles et cuirs: tissu d'ameublement, tapisserie, moquette et literie.

7 Matériaux de construction: céramique et céramique sanitaire.

021 426 426
www.bna.dz

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

LA BNA
Pense à votre confort

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.
BNA

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

AUTORISATION DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES ENTREPRISES ET MENAGES « CREM »

Je soussigné (e) M., Mme, Mlle :

Nom: [redacted]

Prénom : [redacted]

Né (e) le [redacted] **A TIARET W TIARET**

Fils (fille) de :

Et de :

ADRESSE : Cité 330 logements B A 09 N 03 TIARET

Acte de naissance n° 01399

Clé Onomastique : 11 14001 03199 13081996

NIN : 109960445031990009

Autorise la Banque Nationale d'Algérie, **agence d'AP TIARET 540** à consulter la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « CREM » et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements à mon nom.

Signature de l'intéressé

fait à **TIARET** le : 27/11/20

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

DRE MOSTAGENEM 198

AP TIARET 540

TIARET LE 26/01/2023

OBJET : REPONSE DE LA DEMANDE DE CONSULTATION.

Suite à notre consultation du 26/01/2023 Sur ASCREM (Centrale des Risques Entreprises et Ménages) concernant notre relation ci-dessous

RELATION : [redacted]

DATE DE NAISSANCE : [redacted] A TIARET W DE TIARET

STATUT JURIDIQUE : AFFAIRE PERSONNELLE

ADRESSE : [redacted]B A 09 N 03 TIARET

N'ACTE DE NAISSANCE : 03199

CLE ONOMASTIQUE 11 14001 03199 13081996

NIN : 109960445031990009

Nous vous informons avoir obtenu le résultat suivant ;

- 1- Recherche interne

1-1 recherche simple : NE FIGURE PAS

1-2 Recherche avancée : NE FIGURE PAS

-2- Recherche externe : NE FIGURE PAS

LE DIRECTEUR AP TIARET 540

SAE
ELECTROMENAGER

[redacted]

Vente en détail électroménager

Cite 88 logts n02 – Tiaret –

R/C : 14/01-2161736A16

NIF :198414040014640

Tel mob : 0669 640 985

Facture Définitive : N° 0040/2023

Tiaret le : [redacted]

Client : [redacted]

Wilaya de Tiaret

Tél : 06 74 05 46 30

N°	Désignation	Marque	Qté	Prix.U	Montant
01	Lave Vaisselle	Condor	01	95000.00	95000.00
02	Pétrin multifonction	Condor	01	28000.00	28000.00
03	Micro Ondes 30LT	Condor	01	23000.00	23000.00
04	Robot Multifonction	Condor	01	22600.00	22600.00
05	Chauffage 12	Condor	01	25000.00	25000.00
06	Machine a laver Luna 8KG	Condor	01	63000.00	63000.00
07	Cuisinière 4F ONYX	Condor	01	45000.00	45000.00
08	Télévision 65p smart	Condor	01	150000.00	150000.00
09	Congélateur 390 L	Condor	01	52601.68	52601.68
				TOTAL HT	504201.68
				TVA19%	95798.31
				TOTAL TTC	600000.00

- Arrêtée la présente facture à la somme de : Six Cent Mille Dinars Algérien.

Le Gérant

PRS-004-2587

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide)

Date ....: 6 Fevrier 2023 a 11:12
Agence ......: 00540 TIARET
Devise ......: DZD DINARS ALGERIEN

Page : 1

Numero de pret .....: 003715
Type de pret .....: 225 CREDIT CONFORT NON EPARG 8,25%
Client .....: 0054044368 [redacted]

Engagement disponible .....: 0911000161-91 EDMT particuliers
Engagement de pret .....: 0511000186-18 CREDIT CONFORT
Compte de remboursement ...: 0200003295-71 CCHQ dzd particuliers
Compte d'impayes .....: 0712000316-31 IMPAYE CREDIT CONFORT
Compte d'attente .....: 0414002212-51 CREDITS ATTENTE REGLEMENT
0712000315-34 IMPAYE SUR ACCES CREDIT CONFOR

Montant du pret .....: 605.449,00
Deblocage .....: 01 605.449,00 06/02/2023
Source de financement .....: Source Finan.Moyen terme

	Taux ou montants	Taxes	Periode	Terme	Perception
Type de plan .....: CONSTANT					
Echeance fin de mois .....: NON	INTERETS 8,250000 %	19,000000 %	1	Echu	
Nombre d'echeances .....: 36	COMMISSION GEST 0,500000 %	19,000000 %			Mise en place
Gestion du differe .....: ECHEANCE					
Nombre de jours reels .....: OUI					
Pret indexe .....: OUI	FRAIS.FIXE 2.000,00	19,000000 %			Mise en place
Date de mise en place .....: 26/01/2023	Taxe/capital .:				
Date de 1ere echeance .....: 26/02/2023					
Date de derniere echeance .: 26/01/2026					
Date limite d'utilisation .: 26/02/2023					

No	Date Echeance	Amortissement / Com.Eng.	INTERETS / Taxe/INTERETS / Taxe/Com.Eng.	COMMISSION GEST / Int.Imp.	Taxe COMMIS / Taxe/Int.Im	FRAIS.FIXE / Taxe/FRAIS.FIXE / Pen.Ret.	Tx/Capital / Taxe/Pen.Re	Montant echeance / Reste du	Eta
001	26/02/2023	14.404,89	2.774,97					17.707,10	
			527,24					591.044,11	

036	26/01/2026	19.304,02	137,14 26,06					19.467,22 0,00
TOTAL		605.449,00	80.267,68 15.250,86					700.967,54

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE — PRS-004-2587

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide)

Date .....: 6 Fevrier 2023 a 11:12
Agence .....: 00540 TIARET
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN — Page : 5

Taux interets utilises: 8,2500 au 26/01/2023

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

البنك الوطني الجزائري

ANNEXE VII bis à la circulaire N^0 2376 du 09/06/2022.

FICHE DE DECISION DE CREDIT DE LA CLIENTELE PARTICULIER

COMITE DE CREDIT AGENCE N° 01 DU 26/01/2023

STRUCTURES GESTIONNAIRES DU DOSSIER :

AGENCE : AP TIARET 540

DRE : MOSTAGANEM 198

1. NATURE DE LA DEMANDE DE CREDIT:

Première demande [X]
Crédit complémentaire [ ]
Autre demande [ ]
Type de financement : **Crédit Confort**

2. PROCESSUS D'ACHEMINEMENT DE LA DEMANDE :

Structure	Date de réception de la demande	Date d'envoi de la demande
Agence TIARET AP 540	25/01/2023	
DRE		

3. COORDONNEES DU DEMANDEUR :

- Nom/Prénom: [redacted]
- Date de naissance : [redacted] A TIARET W TIARET
- Adresse personnelle : [redacted] B A 09 N 03 TIARET.
- Profession : ATTACHE COMMERCIAL NIV01
- Employeur : SONALGAZ TIARET
- Adresse de l'employeur : TIARET
- Clé onomastique: **11 14001 03199 13081996**
- Numéro d'Identifiant Fiscal (LE NIN) /**109960445031990009**
- Affiliation CNAS ou CASNOS :

4. COORDONNEES DU CO-EMPRUNTEUR (OU DE LA CAUTION) :

- Nom / Prénom : ////////////////

- Apport personnel : 0
- Crédit susceptible d'être accordé : 600.000,00 DA + 5.449.00 DA
- Mensualité : 19.484.30 DA
- Durée du crédit (mois) : 36 Mois
- Taux d'intérêt appliqué : 8,25%
- Ration prêt / valeur : /
- Commission de gestion : 3.602.42 DA
- Prime d'assurance insolvabilité (SGCI) : /
- Prime d'assurance décès : 5.449.00 DA

Intégrée dans le crédit : **OUI** ☒ NON ☐

15. **APPRECIATIONS ET AVIS :**

15.1 APPRECIATION ET AVIS MOTIVE DU CHARGE D'ETUDES :

Dossier confort conforme, Favorable pour le financement d'achat d'électroménager à hauteur de 600.000.00 DA + financement prime d'assurance de DA 5.449.00.

15.2 AVIS MOTIVE DU DIRECTEUR DE L'AGENCE :

Dossier confort conforme, Favorable pour le financement d' d'électroménager à hauteur de 600.000.00 DA + financement prime d'assurance de DA 5.449.00.

15. DECISION DU COMITE DE CREDIT AGENCE :

الملخص:

تعتبر القروض البنكية أداة مهمة في البنوك، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي عبارة عن وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر مع التزام هذا الأخير (المدين) بسداد المبلغ خلال فترة زمنية محددة وذلك اما دفعة واحدة أو على دفعات وكذلك دفع كامل الفوائد المترتبة على هذا القرض، ومنه فان القروض البنكية تتميز بعدة خصائص وهي: المبلغ، المدة، معدل الفائدة، الضمانات. ويمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك لعملائه حسب مدتها، الغرض منها، المقترضين والضمان، وكل بنك عند منحه القروض يقوم بانتهاج سياسة للإقراض يبين فيها السياسات والإجراءات اللازمة لمنح القر ض بداية من دراسة ملف الطلب ثم إبلاغ العميل بقرار القبول أو الرفض إلى غاية تحصيل القرض واسترداد البنك لأمواله، لكن تواجه القروض عدة مخاطر وأهمها احتمال عدم تسديد العميل للمبلغ، لذلك نجد أن البنك يقوم بعدة إجراءات ووسائل للتخفيف من حدة هذه المخاطر، وأهم هذه الوسائل هي الضمانات البنكية التي يعتبرها البنك تامين عن الأخطار المحتملة وتمكنه من استرجاع كل أمواله أو جزء منها.

الكلمات المفتاحية: البنوك، القروض البنكية، سياسة الاقراض، ضمانات القروض البنكية، مخاطر القروض البنكية.

Résumé :

Les crédits bancaires sont un outil important dans les banques, Ils jouent un rôle important dans la réalisation du développement économique et social. Ils sont également un moyen permettant de transférer les capitaux d'une personne à une autre, ce dernier s'engageant à rembourser sa dette dans une période déterminée, soit en remboursant la totalité ou en tranches ainsi à rembourser les intérêts y afférents. De ce fait, le crédit bancaire est caractérisé par plusieurs spécificités, notamment, la somme, la durée le taux d'intérêt et les garanties. Les crédits octroyés par la banque à ses clients peuvent être spécifiés selon leurs durées, leurs objectifs, les demandeurs de crédits et la garantie. En accordant des crédits, chaque banque s'engage dans une politique de crédit dans laquelle elle démontre les politiques, les procédures nécessaires pour l'octroi des crédits en commençant par l'examen du dossier du demandeur puis l'information de l'opérateur de la décision de l'accord et/ou du refus jusqu'à l'accord du crédit et la récupération des fonds, Toutefois, les crédits sont confrontés à plusieurs risques, le plus important est l'éventuel non-remboursement par le débiteur, C'est pour cette raison que plusieurs mesures sont prises par la banque pour réduire de l'ampleur de ces risques, en particulier, les garanties bancaires considérées comme une assurance pour les éventuels risques et permettant de récupérer soit la totalité ou une partie de ses fonds.

Les Mots Clés : les banques, Les crédits bancaires, politique de prêt, garanties de prêts bancaires, les risque des crédits bancaire.